المحاضرة السابعة

2. مفهوم التنمية الاجتماعية

أن مفهوم التنمية الاجتماعية يمثل محوراً أساسياً في فهم كيفية تشكيل الديناميكيات العالمية، حيث يربط بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي. في عصرنا الحالي، حيث تتداخل التحديات مثل الفقر، عدم المساواة، والنزاعات، يصبح التنمية الاجتماعية أداة لتعزيز السلام والاستقرار بين الدول. هذا المفهوم ليس مجرد نظرية أكاديمية، بل هو إطار عملي يساعد في صياغة السياسات الدولية، كما في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. من خلال دراسة هذا المفهوم، يمكننا استكشاف كيف تساهم التنمية الاجتماعية في بناء مجتمعات أكثر تماسكاً، مما يعزز التعاون الدولي ويقلل من التوترات الناتجة عن الفجوات الاجتماعية. في هذه المقالة، سنستعرض تعريفاً شاملاً لهذا المفهوم.[1]

تعريف التنمية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية هي عملية تغيير اجتماعي مخطط تهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد والأسرة والمجتمع ككل، وتقليل الفقر وعدم المساواة، وتعزيز المشاركة الاجتماعية. يمكن اعتبارها أعمق من مجرد تغيّر اقتصادي، لأنها ترتكز على التمكين الاجتماعي والثقافي للفرد والجماعة. في سياق العلاقات الدولية، يبرز هذا التعريف كأداة لفهم كيف تساهم التنمية في بناء جسور بين الدول، حيث يعتمد على مبادئ مثل العدالة الاجتماعية والحقوق الإنسانية. على سبيل المثال، في الدول النامية، تكون التنمية الاجتماعية وسيلة لمواجهة التحديات الناتجة عن العولمة، مثل الهجرة والتغير المناخي، الذي يؤثر على المجتمعات المحلية. هذا التعريف يتجاوز الجوانب الاقتصادية ليشمل التماسك الاجتماعي، حيث يركز على بناء قدرات الأفراد للمشاركة في صنع القرارات. من منظور دولي، يساعد هذا المفهوم في تفسير كيف تؤثر السياسات الاجتماعية في دولة ما على علاقاتها مع الآخرين، كما في حالة الاتحاد الأوروبي الذي يعتمد على التنمية الاجتماعية لتعزيز الوحدة. كذلك، يؤكد على أهمية الشراكات الدولية، مثل تلك بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء، لتحقيق أهداف مشتركة. في النهاية، التنمية الاجتماعية ليست هدفاً منعزلاً، بل جزءاً من نظام عالمي يسعى للتوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، مما يجعلها أساسية في دراسات العلاقات الدولية.[2]

في تعميق فهم التنمية الاجتماعية، يمكننا القول إنها تمثل عملية منظمة لتعزيز الطاقات البشرية والإبداع، مما يؤدي إلى مستويات أعلى من الإنجازات الاجتماعية. هذا التعريف يأتي من منظور يرى التنمية كتعبير منظم عن الطاقة البشرية، حيث تكون الابتكار والإبداع أساسيين لتحقيق التقدم. في العلاقات الدولية، يساعد هذا الرؤية في تفسير كيف تساهم الدول المتقدمة في دعم النامية من خلال نقل المعرفة والتكنولوجيا، لكن مع التركيز على التمكين المحلي بدلاً من الاعتماد الخارجي. على سبيل المثال، في أفريقيا، أدت برامج التنمية الاجتماعية إلى تحسين التعليم والصحة، مما قلل من النزاعات الداخلية ودعم الاستقرار الإقليمي. هذا النهج يؤكد على أن التنمية ليست مجرد برامج حكومية، بل عملية مجتمعية تشمل الجميع، من الأفراد إلى المنظمات. كذلك، يربط بين التعلم والتطبيق، حيث يجب أن تكون التنمية عملية مستمرة تتكيف مع التحديات العالمية مثل جائحة كوفيد-19، التي كشفت عن فجوات في الرفاه الاجتماعي. من منظور دولي، يعزز هذا التعريف التعاون بين الدول، كما في اتفاقيات باريس للمناخ، حيث تكون التنمية الاجتماعية مفتاحاً لتحقيق الاستدامة. في الختام، هذا التعريف يجعل التنمية الاجتماعية أداة للتقدم الإنساني، مع التركيز على الإمكانيات البشرية كمحرك رئيسي.[3]

يُعرف البنك الدولي التنمية الاجتماعية بأنها تركيز على وضع الناس في المقام الأول في عمليات التنمية، مع تعزيز الإدراج الاجتماعي للفقراء والضعفاء من خلال تمكينهم وبناء مجتمعات متماسكة ومرنة. هذا التعريف يبرز أهمية جعل المؤسسات متاحة

---

[1] Midgley, James. *Social Development: Theory and Practice*. London: SAGE Publications, 2014.

[2] United Nations. "Declaration on Social Progress and Development." United Nations General Assembly Resolution 2542 (XXIV), December 11, 1969. Accessed January 30, 2026. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/declaration-social-progress-and-development.

[3] Cleveland, Harlan, and Garry Jacobs. "Social Development Theory." Cadmus Journal 5, no. 5 (December 8, 2025): 1-20. https://cadmusjournal.org/node/1117.

ومسؤولة أمام المواطنين، مما يجعله ذا صلة بالعلاقات الدولية حيث يساعد في بناء الثقة بين الدول والشعوب. في السياق الدولي، يساهم هذا النهج في تقليل الفقر العالمي، كما في برامج البنك الدولي في آسيا الجنوبية، التي ركزت على تحسين الوصول إلى الخدمات العامة. التنمية الاجتماعية، بهذا المعنى، ليست مجرد مساعدات مالية، بل بناء قدرات محلية لمواجهة التحديات مثل البطالة والتمييز. على سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية، أدت مثل هذه البرامج إلى تعزيز المشاركة السياسية، مما قلل من التوترات الإقليمية. كذلك، يؤكد على الجوانب البيئية والاقتصادية المتكاملة، حيث تكون الاستدامة جزءاً أساسياً. في عصرنا، مع تزايد النزاعات، تصبح التنمية الاجتماعية أداة للسلام، كما في اتفاقيات السلام في الشرق الأوسط التي تشمل جوانب اجتماعية. هذا التعريف يجعلها عملية ديناميكية تتجاوز الحدود الوطنية.[4]

من منظور أكاديمي، يُعرف التنمية الاجتماعية كنهج للرفاه الاجتماعي يقدم استجابة فعالة للمشكلات الاجتماعية الحالية، مع التمييز بينها وبين التنمية الاقتصادية التقليدية. في العلاقات الدولية، يساعد هذا التعريف في فهم كيف تؤثر السياسات الاجتماعية على التحالفات الدولية، كما في حالة الاتحاد الأفريقي الذي يركز على التنمية الاجتماعية لتعزيز الوحدة. هذا النهج يؤكد على دمج السياسات الاجتماعية والاقتصادية في عملية تنمية ديناميكية، مما يحقق الرفاه. على سبيل المثال، في أوروبا الشرقية، ساعدت مثل هذه التعاريف في الانتقال من الشيوعية إلى الديمقراطية، مع التركيز على تقليل عدم المساواة. كذلك، يبرز أهمية التمكين الثقافي، حيث تكون الهوية الاجتماعية جزءاً من التنمية. في السياق العالمي، يساهم في مواجهة التحديات مثل التمييز العنصري، كما في حملات الأمم المتحدة. هذا التعريف يجعل التنمية عملية شاملة تركز على الإنسان كمركز.[5]

يُنظر إلى التنمية الاجتماعية كتحسين في مستوى المعيشة، مع التركيز على توزيع الثروة والتمايز الاجتماعي الناتج عن التحولات الرأسمالية. في العلاقات الدولية، يساعد هذا في تفسير كيف تؤثر التنمية على الديناميكيات بين الشمال والجنوب، حيث تكون التوزيع العادل مفتاحاً للاستقرار. هذا التعريف يربط بين الاقتصاد والاجتماع، مما يجعله أداة لتحليل النزاعات الناتجة عن عدم المساواة. على سبيل المثال، في الشرق الأوسط، أدت برامج التنمية إلى تقليل الفقر، مما دعم عمليات السلام. كذلك، يؤكد على الجوانب غير الاقتصادية مثل الثقافة والتعليم. في عصر العولمة، تصبح هذه التعاريف أساسية لفهم التأثيرات الدولية للسياسات المحلية.[6]

في سياق جنوب أفريقيا، يُعرف التنمية الاجتماعية كبديل للرفاه التقليدي، يجمع بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لمواجهة المشكلات الاجتماعية. في العلاقات الدولية، يساعد هذا في فهم كيف ساعدت التحولات في جنوب أفريقيا في تعزيز التعاون الإقليمي. هذا النهج يؤكد على ربط السياسة الوطنية بالنظام الدولي، مع التركيز على النقد النيوليبرالي. على سبيل المثال، في أفريقيا، أدى ذلك إلى استراتيجيات مكافحة الفقر تتوافق مع أهداف الأمم المتحدة. كذلك، يبرز دور المجتمع المدني في التنمية. هذا التعريف يجعله نموذجاً للدول النامية.[7]

يُعرف التنمية الاجتماعية كعملية تغيير اجتماعي تهدف إلى تحسين الرفاه، مع التركيز على الإدراج والمساواة. في العلاقات الدولية، يساعد في بناء مجتمعات مرنة ضد التحديات العالمية. هذا التعريف يربط بين التنمية والنمو الاقتصادي المستدام، كما

---

[4] World Bank. "Social Development: Development News, Research, Data." World Bank Group, 2026. https://www.worldbank.org/en/topic/socialsustainability.

[5] Midgley, James. "A Definition of Social Development." In *Social Development: The Developmental Perspective in Social Welfare*, 12-35. London: SAGE Publications, 1995. https://sk.sagepub.com/book/mono/social-development/chpt/definition-social-development.

[6] "Economic and Social Development - an Overview." ScienceDirect Topics, 2026. https://www.sciencedirect.com/topics/social-sciences/economic-and-social-development.

[7] Patel, Leila. "Social Development: Synthesizing Theory and Practice." Michigan Publishing, 2026. https://journals.publishing.umich.edu/sdi/article/id/5293.

في مؤشرات المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية. على سبيل المثال، في أوروبا، ساعد في تعزيز الديمقراطية. كذلك، يشمل أبعاداً مثل الصحة والتعليم. هذا يجعله أساسياً للسياسات الدولية.[8]

يستخدم دراسات حديثة مؤشرات اقتصادية واجتماعية لقياس القيمة العامة في التنمية الاجتماعية، مما يظهر ارتباطات قوية بينها. في العلاقات الدولية، يساعد هذا في مقارنة الدول وصياغة السياسات. على سبيل المثال، في آسيا، أدى إلى تحسين الرفاه. كذلك، يؤكد على الجوانب السياسية. هذا التعريف يجعله أداة تحليلية.[9]

يُبرز تحليل نقدي أن التنمية الاجتماعية أصبحت بعد 2020 بعد أساسياً في التنمية، مع تعاريف تشمل التمكين والإدراج. في العلاقات الدولية، يساعد في مواجهة التحديات العالمية. على سبيل المثال، في الشرق الأوسط، أدى إلى برامج للمساواة. كذلك، يشمل الأبعاد الثقافية. هذا يجعله شاملاً.[10]

3. أبعاد التنمية الاجتماعية

في سياق العلاقات الدولية، يُعتبر مفهوم التنمية الاجتماعية أحد الأعمدة الأساسية لتحقيق الاستقرار العالمي والتعاون بين الدول. إن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تحسين للظروف المعيشية، بل هي عملية شاملة تهدف إلى تعزيز الكرامة الإنسانية، تقليل الفجوات الاجتماعية، ودعم الاندماج الاجتماعي في ظل التحديات العالمية مثل الفقر، اللامساواة، والتغيرات المناخية. كأستاذ جامعي متخصص في هذا المجال، أرى أن فهم أبعادها يساعد في صياغة سياسات دولية فعالة، خاصة في الدول النامية حيث تتقاطع التنمية مع قضايا الأمن والسلام. من خلال دراساتي، أجد أن التنمية الاجتماعية تتجاوز الجانب الاقتصادي لتشمل جوانب متعددة تؤثر على الروابط الاجتماعية والمؤسساتية، مما يعزز من قدرة المجتمعات على مواجهة الأزمات العالمية.[11]

الأبعاد الرئيسية

تشكل الأبعاد الرئيسية للتنمية الاجتماعية إطاراً متكاملاً يركز على التوازن بين الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والهيكلية. في العلاقات الدولية، يُنظر إلى هذه الأبعاد كأدوات لتعزيز التعاون الدولي، حيث تساعد في بناء مجتمعات مستقرة قادرة على المساهمة في الاقتصاد العالمي. على سبيل المثال، يؤكد تقرير البنك الدولي على أن التنمية الاجتماعية تتطلب دمج هذه الأبعاد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يقلل من النزاعات الناتجة عن اللامساواة. كما أن هذه الأبعاد تتفاعل مع بعضها، فالتقدم في البعد الاقتصادي يدعم الاجتماعي، بينما يعزز الثقافي من الاندماج العالمي.[12]

---

[8] "Indices of Social Development." International Institute of Social Studies, 2026. https://isd.iss.nl/.

[9] "Social Development with Public Value: An International Comparison." Springer Link, 2021. https://link.springer.com/article/10.1007/s11205-021-02805-5.

[10] "A Critical Analysis of Social Development: Features, Definitions, Dimensions and Frameworks." International Islamic University Malaysia, 2020. http://irep.iium.edu.my/86912/1/86912_critical%20analysis%20of%20social%20development.pdf.

[11] United Nations. *Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development*. New York: United Nations, 2015. https://sdgs.un.org/2030agenda.

[12] World Bank. *World Development Report 2013: Jobs*. Washington, DC: World Bank, 2012. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/11843.

من منظور دولي، تبرز أهمية هذه الأبعاد في مواجهة التحديات مثل الهجرة والتغير المناخي، حيث تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي عبر الحدود. في دراساتي، لاحظت أن الدول التي تركز على هذه الأبعاد تحقق نمواً مستداماً، كما في حالة الدول الأوروبية التي دمجت التنمية الاجتماعية في سياساتها الخارجية. هذا الإطار يساعد في فهم كيفية تأثير العلاقات الدولية على التنمية المحلية، مما يجعلها أداة للسلام العالمي.[13]

البعد الاقتصادي: تحسين الدخل وتوفير فرص العمل

في البعد الاقتصادي للتنمية الاجتماعية، يركز التركيز على تحسين الدخل الفردي كوسيلة أساسية لتقليل الفقر وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. من خلال خبرتي في العلاقات الدولية، أرى أن الدول التي تركز على زيادة الدخل من خلال الاستثمارات الأجنبية تحقق تقدماً في التنمية، كما في حالة اقتصادات آسيا النامية. هذا البعد يساهم في بناء مجتمعات أكثر تماسكاً، حيث يقلل من التوترات الاجتماعية الناتجة عن اللامساواة الاقتصادية، ويفتح أبواباً للتعاون الدولي في مجال التجارة.[14]

كما أن توفير فرص العمل يُعتبر عنصراً حاسماً في هذا البعد، إذ يساعد في دمج الشباب في السوق العالمي، مما يقلل من مخاطر النزاعات الدولية. في دراساتي، وجدت أن برامج التوظيف المدعومة دولياً، مثل تلك التي تدعمها منظمة العمل الدولية، تعزز من الاستقرار الإقليمي من خلال تقليل الهجرة غير الشرعية. هذا الجانب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث يشجع على اتفاقيات تجارية تعود بالفائدة على الجميع.[15]

تحسين الدخل لا يقتصر على الزيادة المباشرة، بل يشمل أيضاً توزيعاً عادلاً للثروة، مما يعزز من التنمية المستدامة على المستوى الدولي. أؤكد أن الدول النامية يمكنها الاستفادة من نماذج مثل تلك في البرازيل، حيث أدى تحسين الدخل إلى تقليل الفقر بنسبة كبيرة، مما أثر إيجاباً على علاقاتها الدولية مع الدول المتقدمة.[16]

في سياق العلاقات الدولية، يساهم هذا البعد في تعزيز الشراكات الاقتصادية، حيث يؤدي توفير فرص العمل إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي تعزيز التجارة العالمية. من خلال تحليلي لتقارير البنك الدولي، أجد أن الدول التي تركز على تدريب القوى العاملة تحقق نمواً اقتصادياً يعزز من موقفها في المفاوضات الدولية.[17]

---

[13] United Nations Development Programme (UNDP). *Human Development Report 2021/2022: Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping our Future in a Transforming World*. New York: UNDP, 2022. https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2021-22.

[14] World Bank. *World Development Report 2024: The Middle Income Trap*. Washington, DC: World Bank, 2024. https://www.worldbank.org/en/publication/wdr/wdr-archive.

[15] International Labour Organization (ILO). *World Employment and Social Outlook: Trends 2023*. Geneva: ILO, 2023. https://www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/trends2023/lang--en/index.htm.

[16] United Nations. *World Social Report 2024: Building Social Cohesion in a Divided World*. New York: United Nations, 2024. https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/world-social-report-2024/.

[17] World Bank. *World Development Report 2025: Standards for Development*. Washington, DC: World Bank, 2025. https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/fc8154ea-bc58-45a7-9a7e-77b70a5f19d6.

بالإضافة إلى ذلك، يرتبط تحسين الدخل بتقليل الاعتماد على المساعدات الدولية، مما يمنح الدول استقلالية أكبر في سياساتها الخارجية. في دراساتي حول أفريقيا، لاحظت كيف ساهم تحسين الدخل في تعزيز الاندماج الإقليمي، كما في اتحاد الاتحاد الأفريقي.[18]

توفير فرص العمل يساعد أيضاً في مواجهة التحديات العالمية مثل البطالة الشبابية، التي قد تؤدي إلى عدم استقرار دولي. أن برامج التنمية المدعومة من الأمم المتحدة تساهم في هذا الجانب من خلال تعزيز الشراكات بين الدول المانحة والمستفيدة.[19]

في النهاية، يعزز هذا البعد من التنمية الاجتماعية السلام العالمي من خلال تقليل الفقر، الذي يُعتبر مصدراً للنزاعات. من خلال خبرتي، أجد أن الدول الأوروبية نجحت في ذلك من خلال سياسات الاتحاد الأوروبي.[20]

البعد الاقتصادي: تحسين الدخل وتوفير فرص العمل (تابع)

يُعد تحسين الدخل الفردي والجماعي أحد أبرز الركائز في البعد الاقتصادي للتنمية الاجتماعية، إذ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المجتمعات على مواجهة الصدمات الخارجية مثل الأزمات الاقتصادية العالمية أو التغيرات المناخية. في سياق العلاقات الدولية، يساهم هذا التحسين في تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية، مما يمنح الدول النامية استقلالية أكبر في صنع سياساتها الخارجية وتعزيز شراكاتها الإقليمية والدولية. على سبيل المثال، أظهرت التقارير الحديثة أن الدول التي نجحت في رفع متوسط الدخل عبر برامج التوظيف والتدريب شهدت انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الهجرة غير النظامية، مما يخفف الضغوط على العلاقات الدولية في مناطق مثل البحر المتوسط أو الحدود الأمريكية-المكسيكية.[21]

من ناحية أخرى، يتطلب توفير فرص العمل اللائقة استثماراً في رأس المال البشري، خاصة في ظل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي الذي يغير طبيعة سوق العمل عالمياً. كأستاذ في العلاقات الدولية، ألاحظ أن الدول التي تتبنى سياسات تدريبية مدعومة دولياً – مثل تلك التي تقودها منظمة العمل الدولية – تحقق توازناً أفضل بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، مما يعزز الاستقرار الإقليمي ويقلل من مخاطر النزاعات الناتجة عن البطالة الشبابية. في السنوات الأخيرة، أدى ارتفاع تكاليف التحويلات المالية في بعض المناطق إلى تعزيز دور التحويلات كمصدر رئيسي للدخل في الدول النامية، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تفوقت على الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الحالات.[22]

---

[18] African Development Bank. *African Economic Outlook 2023*. Abidjan: African Development Bank, 2023. https://www.afdb.org/en/knowledge/publications/african-economic-outlook.

[19] United Nations. *World Social Report 2025: A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress*. New York: United Nations, 2025. https://desapublications.un.org/sites/default/files/publications/2025-04/250422%20BLS25022%20UDS%20UN%20World%20Social%20Report%20WEB.pdf.

[20] European Commission. *European Social Fund Plus 2021-2027*. Brussels: European Commission, 2021. https://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=325&langId=en.

[21] United Nations Department of Economic and Social Affairs. *World Social Report 2025: A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress*. New York: United Nations, 2025. https://desapublications.un.org/sites/default/files/publications/2025-04/250422%20BLS25022%20UDS%20UN%20World%20Social%20Report%20WEB.pdf.

[22] International Labour Organization. *World Employment and Social Outlook: Trends 2025*. Geneva: ILO, 2025. https://www.ilo.org/sites/default/files/2025-01/WESO25_Trends_Report_EN.pdf.

كما أن تحسين الدخل يتجاوز الجانب المادي ليشمل توزيعاً أكثر عدلاً للثروة، وهو ما يعزز التماسك الاجتماعي ويقلل من الاستقطاب السياسي الذي يؤثر سلباً على التعاون الدولي. في تقارير البنك الدولي الحديثة، يُبرز أن الدول المتوسطة الدخل التي نجحت في تجاوز "فخ الدخل المتوسط" اعتمدت على مزيج من الاستثمار في التكنولوجيا والتعليم، مع ضمان توزيع عادل للمكاسب الاقتصادية، مما ساهم في تعزيز موقفها في المفاوضات التجارية الدولية.[23]

بالإضافة إلى ذلك، يرتبط هذا البعد ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، خاصة الهدف 8 المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي. في ظل التحديات العالمية مثل التضخم والركود الاقتصادي في بعض المناطق، أصبح توفير فرص عمل مستدامة أمراً حاسماً للحفاظ على السلام الاجتماعي داخل الدول وعبر الحدود. من خلال دراساتي، أجد أن البرامج الدولية التي تركز على الشراكات بين القطاعين العام والخاص نجحت في رفع معدلات التوظيف في قطاعات ناشئة مثل الطاقة المتجددة، مما يدعم الانتقال العادل نحو اقتصاد أخضر.[24]

في الختام لهذا الجزء من البعد الاقتصادي، يمكن القول إن تحسين الدخل وتوفير فرص العمل ليسا مجرد أهداف اقتصادية محلية، بل هما أدوات استراتيجية في العلاقات الدولية لتعزيز الاستقرار العالمي وتقليل الفجوات بين الدول الغنية والنامية، مما يفتح آفاقاً أوسع للتعاون متعدد الأطراف.[25]

البعد الاجتماعي: تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، والضمان الاجتماعي

يُشكل البعد الاجتماعي العمود الفقري للتنمية الاجتماعية المستدامة، إذ يركز على ضمان وصول جميع أفراد المجتمع إلى خدمات أساسية مثل الصحة والتعليم، بالإضافة إلى شبكات الضمان الاجتماعي التي تحمي الفئات الضعيفة من الصدمات. في سياق العلاقات الدولية، أصبح هذا البعد أكثر أهمية بعد جائحة كوفيد-19، حيث كشفت الأزمة عن هشاشة الأنظمة الصحية في العديد من الدول النامية، مما أدى إلى تعزيز الدعوات الدولية لإصلاح منظومة الصحة العالمية وتعزيز التعاون في مجال اللقاحات والرعاية.[26]

تحسين الخدمات التعليمية يُعد استثماراً طويل الأمد في رأس المال البشري، وهو ما يساهم في تقليل اللامساواة وتعزيز القدرة التنافسية للدول في الاقتصاد العالمي. كأستاذ متخصص، أرى أن الدول التي زادت من معدلات الالتحاق بالتعليم العالي والتدريب المهني – مدعومة ببرامج دولية مثل تلك التي تقودها اليونسكو – نجحت في خفض معدلات البطالة بين الشباب، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويقلل من مخاطر التطرف أو الهجرة غير المنظمة التي تؤثر على العلاقات بين الدول.[27]

أما الضمان الاجتماعي، فيُعتبر آلية أساسية للحماية من المخاطر مثل الفقر في الشيخوخة أو العجز أو البطالة، وهو ما يعزز الثقة في المؤسسات الوطنية والدولية. في التقارير الحديثة، يُبرز أن توسيع تغطية الضمان الاجتماعي – خاصة في الدول منخفضة

---

[23] World Bank. *World Development Report 2025: Standards for Development*. Washington, DC: World Bank, 2025. https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2025.

[24] United Nations Development Programme. *Human Development Report 2023/2024: Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping Our Future in a Transforming World*. New York: UNDP, 2024. https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2023-24reporten.pdf

[25] International Labour Organization. *World Social Protection Report 2024–26*. Geneva: ILO, 2024. https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-09/WSPR_2024_EN_WEB_1.pdf.

[26] United Nations. *World Social Report 2025: A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress*. New York: United Nations, 2025. https://social.desa.un.org/issues/world-social-report.

[27] United Nations Development Programme. *Human Development Report 2025: A Matter of Choice: People and Possibilities in the Age of AI*. New York: UNDP, 2025. https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2025.

الدخل – يمكن أن يقلل من الفقر متعدد الأبعاد بنسب تصل إلى 20-30% في بعض السياقات، مما يدعم أهداف التنمية المستدامة ويعزز التماسك الاجتماعي عبر الحدود.[28]

البعد الاجتماعي: تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، والضمان الاجتماعي

البعد الاجتماعي يركز على تحسين الخدمات الصحية كوسيلة لتعزيز الصحة العامة، مما يساهم في التنمية البشرية على المستوى الدولي. في العلاقات الدولية، يساعد هذا في مواجهة الجائحات العالمية، كما رأينا في كوفيد-19.[29]

تحسين التعليم يعزز من المعرفة والمهارات، مما يدعم الاندماج في السوق العالمي. كأستاذ، أرى أن الدول النامية تحتاج إلى استثمارات دولية في التعليم لتحقيق التنمية.[30]

الضمان الاجتماعي يوفر شبكة أمان، مما يقلل من اللامساواة ويعزز الاستقرار الدولي.[31]

في ظل التحديات العالمية المتفاقمة مثل التغير المناخي والأزمات الاقتصادية، أصبح تحسين الخدمات الصحية ليس مجرد حق أساسي، بل شرطاً للاستقرار الدولي والتعاون متعدد الأطراف. تقارير الأمم المتحدة الحديثة تؤكد أن الدول التي استثمرت في أنظمة صحية شاملة خلال العقد الماضي نجحت في تقليل الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية والجائحات، مما ساهم في تعزيز القدرة على التعافي من الصدمات العالمية. كأستاذ في العلاقات الدولية، أرى أن هذا البعد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم "الأمن الصحي العالمي"، حيث يمكن أن يؤدي ضعف النظم الصحية في دولة ما إلى انتشار مخاطر عابرة للحدود، كما حدث في جائحة كوفيد-19، مما يدفع الدول إلى تعزيز الشراكات الدولية لتبادل التكنولوجيا واللقاحات.[32]

أما التعليم، فيظل العنصر الأكثر تأثيراً طويل الأمد في البعد الاجتماعي، إذ يمكّن الأفراد من اكتساب المهارات اللازمة للتكيف مع التحولات الرقمية والاقتصاد الأخضر. في تقرير التنمية البشرية الأخير، يُبرز كيف أن الذكاء الاصطناعي يفتح آفاقاً جديدة للتعليم المخصص، لكنه يتطلب في الوقت نفسه سياسات تضمن عدم تعميق الفجوات بين الدول المتقدمة والنامية. الدول التي

---

[28] International Labour Organization. *World Social Protection Report 2024–26*. Geneva: ILO, 2024. https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-09/WSPR_2024_EN_WEB_1.pdf.

[29] World Health Organization (WHO). *World Health Statistics 2023*. Geneva: WHO, 2023. https://www.who.int/data/gho/publications/world-health-statistics.

[30] UNESCO. *Global Education Monitoring Report 2023*. Paris: UNESCO, 2023. https://en.unesco.org/gem-report/report/2023.

[31] International Labour Organization (ILO). *World Social Protection Report 2020-22*. Geneva: ILO, 2020. https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_758551/lang--en/index.htm.

[32] United Nations Department of Economic and Social Affairs. *World Social Report 2025: A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress*. New York: United Nations, 2025. https://desapublications.un.org/publications/world-social-report-2025-new-policy-consensus-accelerate-social-progress.

دمجت التعليم الرقمي في استراتيجياتها الوطنية، بدعم من برامج دولية، شهدت ارتفاعاً في مؤشرات التنمية البشرية، مما يعزز قدرتها على المشاركة في الاقتصاد العالمي ويقلل من مخاطر الاستقطاب الاجتماعي الذي قد يؤثر على السلام الدولي.[33]

الضمان الاجتماعي، كآلية حماية، أصبح أكثر إلحاحاً في مواجهة التحديات المناخية، حيث يساعد في بناء مرونة المجتمعات أمام الكوارث الطبيعية والانتقال العادل نحو اقتصاد منخفض الكربون. التقارير تشير إلى أن توسيع التغطية الاجتماعية العالمية إلى أكثر من 50% من السكان لأول مرة يمثل تقدماً، لكنه لا يزال غير كافٍ في الدول النامية حيث يبقى ملايين بدون حماية. هذا النقص يعيق الجهود الدولية لتحقيق انتقال عادل، إذ يحتاج العمال في القطاعات المتضررة من التغير المناخي (مثل الزراعة والطاقة) إلى دعم مالي وتدريبي للانتقال إلى فرص أخرى، مما يتطلب تعاوناً دولياً في تمويل هذه الأنظمة.[34]

في سياق العلاقات الدولية، يُعد الضمان الاجتماعي أداة لتعزيز التماسك الاجتماعي داخل الدول، مما يقلل من التوترات الداخلية التي قد تنعكس على الاستقرار الإقليمي. على سبيل المثال، في مناطق النزاع أو الهجرة، تساهم برامج الضمان في تقليل الضغوط على الحدود وتعزيز الاندماج، كما في حالة اللاجئين الذين يحصلون على دعم اجتماعي يمكّنهم من المساهمة في المجتمعات المضيفة. هذا الجانب يدعم أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 10 (تقليل اللامساواة)، ويجعل التنمية الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من الدبلوماسية الاقتصادية والإنسانية.[35]

تحسين الخدمات الاجتماعية يتطلب أيضاً إصلاحات هيكلية في التمويل العام، حيث يجب على الدول زيادة الإنفاق الاجتماعي بشكل مستدام دون التضحية بالنمو الاقتصادي. في الدول النامية، يمكن أن تساعد الشراكات الدولية والمساعدات المشروطة في بناء أنظمة فعالة، مما يعزز الثقة بين الدول المانحة والمستفيدة ويفتح أبواباً للتعاون في مجالات أخرى مثل التجارة والأمن.[36]

البعد الثقافي: تمكين القيم والمعارف والمهارات بما يدعم الاندماج الاجتماعي

يُمثل البعد الثقافي الرابط الذي يجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يركز على تمكين القيم المشتركة والمعارف التي تعزز الاندماج داخل المجتمعات وخارجها. في عصر العولمة والذكاء الاصطناعي، أصبحت الثقافة أداة لتعزيز الهوية الجماعية مع الحفاظ على التنوع، مما يساعد في مواجهة الاستقطاب الاجتماعي الناتج عن التفاوتات. التقارير الحديثة تؤكد أن الدول التي

---

[33] United Nations Development Programme. *Human Development Report 2025: A Matter of Choice: People and Possibilities in the Age of AI*. New York: UNDP, 2025. https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2025.

[34] International Labour Organization. *World Social Protection Report 2024–26: Universal Social Protection for Climate Action and a Just Transition*. Geneva: ILO, 2024. https://www.ilo.org/publications/flagship-reports/world-social-protection-report-2024-26-universal-social-protection-climate.

[35] United Nations Department of Economic and Social Affairs. *World Social Report 2025: A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress*. New York: United Nations, 2025. https://desapublications.un.org/sites/default/files/publications/2025-04/250422%20BLS25022%20UDS%20UN%20World%20Social%20Report%20WEB.pdf.

[36] World Bank. *World Development Report 2025: Standards for Development*. Washington, DC: World Bank, 2025. https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2025.

استثمرت في التعليم الثقافي والحفاظ على التراث نجحت في بناء مجتمعات أكثر تماسكاً، قادرة على المساهمة في الحوار الحضاري العالمي.[37]

تمكين المعارف والمهارات الثقافية يدعم الاندماج الاجتماعي من خلال تعزيز التسامح والحوار بين الثقافات، خاصة في سياق الهجرة والتنوع الثقافي المتزايد. في العلاقات الدولية، يُعتبر هذا البعد جزءاً من "الدبلوماسية الثقافية" التي تستخدمها الدول لتعزيز صورتها وفتح قنوات تعاون، كما في برامج اليونسكو للحوار بين الحضارات. عدم الاهتمام به يؤدي إلى تصاعد التوترات الثقافية التي قد تتحول إلى نزاعات دولية.[38]

القيم الثقافية، عندما تُمكّن بشكل إيجابي، تساهم في بناء الثقة الاجتماعية التي تُعد أساساً للتعاون الدولي في مواجهة التحديات المشتركة مثل التغير المناخي. التقارير تشير إلى أن انخفاض الثقة الاجتماعية في العديد من المجتمعات يرتبط بانعدام الشعور بالانتماء الثقافي، مما يتطلب سياسات تعزز الوعي الثقافي والمشاركة في الحياة العامة.[39]

البعد الثقافي: تمكين القيم والمعارف والمهارات بما يدعم الاندماج الاجتماعي

تمكين القيم الثقافية يساعد في بناء هوية مشتركة، مما يعزز الاندماج الاجتماعي عبر الحدود.[40]

المعارف والمهارات الثقافية تدعم التعاون الدولي، كما في البرامج الثقافية للأمم المتحدة.

في البعد الثقافي للتنمية الاجتماعية، يُعد تمكين القيم الثقافية أمراً حاسماً لتعزيز الاندماج الاجتماعي، خاصة في ظل التحديات العالمية مثل الهجرة والتنوع الثقافي. من منظور العلاقات الدولية، تساهم القيم المشتركة في بناء جسور بين الدول، مما يعزز التعاون في مجالات مثل التراث الثقافي والتعليم. التقارير الحديثة تبرز كيف أن الاستثمار في الثقافة يمكن أن يقلل من الاستقطاب الاجتماعي، حيث يشجع على الحوار بين الثقافات المتنوعة، مما يدعم السلام الدولي ويقلل من النزاعات الناتجة عن الاختلافات الثقافية. كأستاذ، أرى أن الدول التي تدمج القيم الثقافية في سياساتها التنموية تحقق تقدماً في الاندماج، كما في حالة البرامج الأوروبية للتنوع الثقافي.[41]

تمكين المعارف الثقافية يساعد في تعزيز المهارات اللازمة للاندماج الاجتماعي، خاصة في المجتمعات متعددة الثقافات حيث يصبح الوعي الثقافي أداة لتقليل التمييز. في سياق العلاقات الدولية، يدعم هذا البعد الجهود العالمية لمكافحة الفقر واللامساواة، كما يظهر في تقارير الأمم المتحدة التي تربط بين الثقافة والتنمية المستدامة. الدول النامية، من خلال برامج تعليمية تركز على

---

[37] United Nations Development Programme. *Human Development Report 2025: A Matter of Choice: People and Possibilities in the Age of AI*. New York: UNDP, 2025. https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2025reporten.pdf.

[38] United Nations. *World Social Report 2025: A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress*. New York: United Nations, 2025.

[39] International Labour Organization. *World Employment and Social Outlook: Trends 2025*. Geneva: ILO, 2025. https://www.ilo.org/publications/flagship-reports/world-employment-and-social-outlook-trends-2025.

[40] UNESCO. *Culture for Development Indicators*. Paris: UNESCO, 2022. https://en.unesco.org/creativity/cdis.

[41] United Nations Development Programme. 2024. *Human Development Report 2023/2024: Breaking the Gridlock: Reimagining Cooperation in a Polarized World*. New York: UNDP. https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2023-24.

التراث الثقافي، يمكنها تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين قدرتها على المشاركة في الاقتصاد العالمي، مما يقلل من مخاطر الانهيار الاجتماعي الناتج عن العولمة.[42]

كما أن المهارات الثقافية، مثل اللغات والفنون، تدعم الاندماج من خلال تعزيز الابتكار والإبداع في المجتمعات. في التقارير الدولية، يُبرز كيف أن الاستثمار في الصناعات الثقافية يولد فرص عمل ويعزز النمو الاقتصادي، خاصة في المناطق الريفية حيث تكون الثقافة مصدر رزق أساسي. هذا البعد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات الدولية، إذ يشجع على اتفاقيات ثقافية تعزز التبادل والتعاون، مما يساهم في بناء عالم أكثر سلاماً وتكافلاً.[43]

في مواجهة التحديات مثل التغير المناخي، يمكن للبعد الثقافي أن يعزز الوعي البيئي من خلال القيم التقليدية التي تحافظ على الطبيعة، مما يدعم الاندماج الاجتماعي في مجتمعات متضررة. تقارير البنك الدولي الحديثة تشير إلى أن دمج الثقافة في السياسات التنموية يمكن أن يحسن الإنتاجية ويقلل من الفجوات الاجتماعية، خاصة في الدول النامية حيث تكون الثقافة أداة للتمكين الاجتماعي. كأستاذ، أؤكد أن هذا الجانب يساعد في بناء مجتمعات مقاومة للصدمات العالمية.[44]

تمكين القيم والمعارف يتطلب سياسات تعليمية تركز على التربية الثقافية، مما يعزز المهارات اللازمة للاندماج في سوق العمل العالمي. في سياق العلاقات الدولية، يساهم هذا في تعزيز الدبلوماسية الثقافية، كما في برامج اليونسكو التي تربط الثقافة بالتنمية المستدامة. الدول التي تتبنى هذا النهج تشهد تحسناً في التماسك الاجتماعي، مما يقلل من التوترات الداخلية والخارجية[45].

بالإضافة إلى ذلك، يساعد البعد الثقافي في مواجهة الاستقطاب السياسي من خلال تعزيز القيم المشتركة، كما يظهر في تقارير التنمية البشرية التي تربط بين الثقافة والتعاون الدولي. في الدول النامية، يمكن أن يؤدي تمكين المهارات الثقافية إلى زيادة الفرص الاقتصادية، مما يدعم الاندماج الاجتماعي ويقلل من الفقر.[46]

---

[42] United Nations. 2024. *World Social Report 2024: Social Development in Times of Converging Crises: A Call for Global Action*. New York: United Nations. https://desapublications.un.org/publications/world-social-report-2024-0.

[43] International Labour Organization. 2024. *World Social Protection Report 2024–26: Universal Social Protection for Climate Action and a Just Transition*. Geneva: ILO. https://www.ilo.org/publications/flagship-reports/world-social-protection-report-2024-26-universal-social-protection-climate.

[44] World Bank. 2025. *World Development Report 2025: Standards for Development*. Washington, DC: World Bank. https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2025.

[45] UNESCO. 2023. *UNESCO Culture|2030 Indicators*. Paris: UNESCO. https://whc.unesco.org/en/culture2030indicators.

[46] United Nations Development Programme. 2024. *Human Development Report 2023/2024: Breaking the Gridlock: Reimagining Cooperation in a Polarized World*. New York: UNDP. https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2023-24.

في النهاية، يعزز هذا البعد من التنمية الاجتماعية من خلال ربط القيم بالمعارف، مما يبني مجتمعات أكثر تماسكاً قادرة على مواجهة التحديات العالمية. التقارير الأخيرة تؤكد أهمية الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في تعزيز السلام والعدالة.[47]

البعد الهيكلي: تعزيز المشاركة والتماسك الاجتماعي من خلال مؤسسات فعّالة

البعد الهيكلي للتنمية الاجتماعية يركز على تعزيز المشاركة المدنية كوسيلة لتحقيق التماسك الاجتماعي، مما يعزز الديمقراطية والاستقرار داخل الدول. في العلاقات الدولية، تساهم المؤسسات الفعالة في بناء شراكات دولية قوية، خاصة في مواجهة الأزمات مثل الجائحات أو التغير المناخي. التقارير الحديثة تبرز كيف أن تعزيز المشاركة يقلل من الاستقطاب ويعزز الثقة في المؤسسات، مما يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي.[48]

تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال المؤسسات يتطلب إصلاحات هيكلية تضمن المساواة والعدالة، خاصة في الدول النامية حيث تكون الفجوات الاجتماعية كبيرة. كأستاذ في العلاقات الدولية، ألاحظ أن الدول التي تركز على بناء مؤسسات شاملة تحقق تقدماً في الاستقرار الإقليمي، كما في حالة الاتحادات الإقليمية التي تعتمد على التعاون المؤسساتي. هذا البعد يرتبط بالحماية الاجتماعية، إذ يساعد في مواجهة الصدمات الخارجية.[49]

في سياق التغير المناخي، تساهم المؤسسات الفعالة في تعزيز المشاركة المجتمعية في السياسات البيئية، مما يعزز التماسك الاجتماعي. تقارير البنك الدولي تشير إلى أن بناء معايير مؤسساتية قوية يمكن أن يحسن التنمية الاقتصادية ويقلل من اللامساواة، خاصة عندما تكون هذه المؤسسات مدعومة دولياً.[50]

تعزيز المشاركة يشمل دمج الفئات المهمشة في عملية صنع القرار، مما يعزز التماسك ويقلل من النزاعات الداخلية التي قد تؤثر على العلاقات الدولية. في التقارير الدولية، يُبرز كيف أن الدول التي تبني مؤسسات ديمقراطية قوية تحقق نمواً مستداماً، مما يدعم التعاون العالمي.[51]

---

[47] United Nations. 2024. *World Social Report 2024: Social Development in Times of Converging Crises: A Call for Global Action*. New York: United Nations. https://desapublications.un.org/publications/world-social-report-2024-0.

[48] United Nations. 2024. *World Social Report 2024: Social Development in Times of Converging Crises: A Call for Global Action*. New York: United Nations. https://desapublications.un.org/publications/world-social-report-2024-0.

[49] International Labour Organization. 2024. *World Social Protection Report 2024–26: Universal Social Protection for Climate Action and a Just Transition*. Geneva: ILO. https://www.ilo.org/publications/flagship-reports/world-social-protection-report-2024-26-universal-social-protection-climate.

[50] World Bank. 2025. *World Development Report 2025: Standards for Development*. Washington, DC: World Bank. https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2025.

[51] United Nations Development Programme. 2024. *Human Development Report 2023/2024: Breaking the Gridlock: Reimagining Cooperation in a Polarized World*. New York: UNDP. https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2023-24.

بالإضافة إلى ذلك، تساعد المؤسسات الفعالة في تنفيذ سياسات التنمية الثقافية، مما يربط بين الأبعاد المختلفة للتنمية الاجتماعية. اليونسكو تؤكد على دور الثقافة في بناء المؤسسات، خاصة في تعزيز الاندماج والمشاركة[52].

في النهاية، يعزز هذا البعد التنمية الاجتماعية من خلال ربط المشاركة بالتماسك، مما يبني مجتمعات قادرة على المساهمة في السلام العالمي. التقارير الأخيرة تؤكد أهمية المؤسسات في مواجهة الأزمات المتعددة.[53]

البعد الهيكلي: تعزيز المشاركة والتماسك الاجتماعي من خلال مؤسسات فعّالة

تعزيز المشاركة يعزز الديمقراطية، مما يساهم في السلام الدولي.[54]

التماسك الاجتماعي من خلال المؤسسات الفعالة يقلل من النزاعات.[55]

يُمثل البعد الهيكلي للتنمية الاجتماعية الإطار المؤسساتي الذي يربط بين الأفراد والمجتمع ككل، حيث يعتمد على بناء مؤسسات فعالة وشاملة قادرة على تعزيز المشاركة المدنية والسياسية. في سياق العلاقات الدولية، تُعد هذه المؤسسات أداة أساسية لتحقيق الاستقرار الداخلي الذي ينعكس إيجاباً على السلام الإقليمي والعالمي. تقرير الأمم المتحدة الأحدث يؤكد أن انخفاض الثقة في المؤسسات، إلى جانب اللامساواة المتزايدة، يهدد التماسك الاجتماعي ويؤدي إلى أزمة اجتماعية عالمية، مما يتطلب إجماعاً سياسياً جديداً يقوم على مبادئ العدالة، الأمان الاقتصادي للجميع، والتضامن. هذه المبادئ تساعد في تعزيز المشاركة من خلال مؤسسات تضمن الإنصاف والشفافية، مما يقلل من الشعور بالإقصاء الذي غالباً ما يغذي النزاعات.[56]

تعزيز المشاركة يعزز الديمقراطية بشكل مباشر، إذ يتيح للمواطنين المساهمة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، مما يبني شعوراً بالانتماء والمسؤولية المشتركة. من منظور العلاقات الدولية، تساهم المجتمعات ذات المستويات العالية من المشاركة في تقليل مخاطر النزاعات الداخلية التي قد تتطور إلى أزمات إقليمية، كما في حالات الدول التي شهدت انتقالاً ديمقراطياً ناجحاً مدعوماً بمؤسسات قوية. التقارير الحديثة تشير إلى أن تعزيز المشاركة الشاملة، خاصة للفئات المهمشة، يعمل كعامل وقائي ضد الاستقطاب السياسي والاجتماعي، ويفتح آفاقاً للتعاون الدولي في بناء السلام المستدام.[57]

---

[52] UNESCO. 2023. *UNESCO Culture|2030 Indicators*. Paris: UNESCO. https://whc.unesco.org/en/culture2030indicators.

[53] United Nations. 2024. *World Social Report 2024: Social Development in Times of Converging Crises: A Call for Global Action*. New York: United Nations. https://desapublications.un.org/publications/world-social-report-2024-0.

[54] United Nations. *World Social Report 2025*. New York: United Nations, 2025.

[55] Council of Europe. *Methodological Guide to the Development of Social Cohesion Indicators*. Strasbourg: Council of Europe, 2005. https://rm.coe.int/09000016809294e6.

[56] United Nations Department of Economic and Social Affairs. *World Social Report 2025: A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress*. New York: United Nations, 2025. https://desapublications.un.org/publications/world-social-report-2025-new-policy-consensus-accelerate-social-progress.

[57] United Nations Department of Economic and Social Affairs. *World Social Report 2025: A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress*. New York: United Nations, 2025.

التماسك الاجتماعي، كنتيجة لمؤسسات فعالة، يقلل من النزاعات من خلال بناء الثقة بين المجموعات المختلفة داخل المجتمع. في السياقات المتأثرة بالصراع، يُعتبر التماسك "الغراء" الذي يربط المجتمعات، حيث يعزز الثقة في المؤسسات (الرأسية) والعلاقات بين المجموعات (الأفقية)، مما يجعل المجتمعات أكثر مرونة أمام الصدمات. الدراسات تشير إلى أن انخفاض التماسك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة العنف، بينما يساهم تعزيزه في بناء سلام مستدام، خاصة عندما تكون المؤسسات قادرة على معالجة الشكاوى الجماعية والتمييز.[58]

في العلاقات الدولية المعاصرة، أصبحت المؤسسات الفعالة شرطاً لمواجهة التحديات العابرة للحدود مثل التغير المناخي والنزاعات، إذ تعتمد الجهود الدولية على قدرة الدول على تنفيذ الاتفاقيات من خلال هياكل داخلية قوية. تقارير السلام العالمي تظهر أن الدول ذات المؤسسات القوية والمشاركة العالية تشهد انخفاضاً في مستويات العنف، مما يعزز الاستقرار الإقليمي ويقلل من تدفق اللاجئين أو التهديدات الأمنية. كأستاذ متخصص، أرى أن تعزيز هذا البعد يتطلب دعماً دولياً لإصلاح المؤسسات في الدول النامية، ليس فقط لأغراض التنمية، بل لمنع تصدير عدم الاستقرار.[59]

تعزيز المشاركة يتجاوز الانتخابات ليشمل آليات تشاركية مثل الحوار المدني والمشاركة في السياسات المحلية، مما يبني الثقة تدريجياً. في التقارير الحديثة، يُبرز أن المجتمعات التي تدمج المشاركة في مواجهة الأزمات (مثل الجائحات أو الكوارث الطبيعية) تحقق تماسكاً أعلى، مما يدعم التعافي السريع ويقلل من فرص عودة النزاعات. هذا النهج يرتبط بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يركز على السلام والعدالة والمؤسسات القوية كأساس للتنمية.[60]

المؤسسات الفعالة تقلل من النزاعات عبر توفير قنوات لحل الخلافات سلمياً، مثل أنظمة العدالة والحماية الاجتماعية. في السياقات المتأثرة بالصراع، يُظهر البحث أن بناء مؤسسات تشمل الجميع يعالج الشكاوى الجماعية ويقلل من التحيزات بين المجموعات، مما يعزز السلام طويل الأمد. هذا البعد يتطلب تنسيقاً بين الجهود المحلية والدولية، حيث تساهم عمليات حفظ السلام في تعزيز المؤسسات، بينما يساعد التماسك في جعل هذه العمليات أكثر استدامة.[61]

بالإضافة إلى ذلك، يساهم تعزيز التماسك من خلال المؤسسات في مواجهة التراجع العالمي في الثقة الاجتماعية، الذي يُعد أحد أبرز التحديات في العصر الحالي. التقارير تؤكد أن المجتمعات ذات التماسك العالي تكون أكثر قدرة على التعامل مع الصدمات، مما يقلل من مخاطر الانهيار الاجتماعي الذي قد يؤدي إلى نزاعات دولية. كأستاذ، أؤكد أن الاستثمار في هذا البعد ليس رفاهية، بل ضرورة استراتيجية للدول في بناء شراكات دولية مستقرة.[62]

---

https://desapublications.un.org/publications/world-social-report-2025-new-policy-consensus-accelerate-social-progress.

[58] Council of Europe. *Methodological Guide to the Development of Social Cohesion Indicators*. Strasbourg: Council of Europe, 2005. https://rm.coe.int/090000168092 94e6.

[59] Institute for Economics and Peace. *Global Peace Index 2025*. Sydney: Institute for Economics and Peace, 2025. https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2025/06/Global-Peace-Index-2025-web.pdf.

[60] United Nations. *The Sustainable Development Goals Report 2025*. New York: United Nations, 2025. https://unstats.un.org/sdgs/report/2025/.

[61] Cox, Fletcher, et al. "Key Elements of Social Cohesion in Conflict-Affected Societies: A Critical Literature Review." *Cogent Social Sciences* (2025). https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23311886.2025.2586176.

[62] United Nations Department of Economic and Social Affairs. *World Social Report 2025: A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress*. New York: United Nations, 2025.

في الختام لهذا التوسع، يُعد البعد الهيكلي الرابط الذي يجمع بين المشاركة الفعالة والتماسك الاجتماعي، مما يبني أسساً متينة للسلام الداخلي والدولي. المؤسسات الفعالة ليست مجرد هياكل إدارية، بل هي أدوات لتحقيق العدالة والتضامن، وهي ضرورية لمواجهة التحديات المعاصرة مثل الاستقطاب والأزمات المتعددة. التقدم في هذا البعد يتطلب التزاماً دولياً مشتركاً، خاصة في ظل الدعوات لقمة عالمية ثانية للتنمية الاجتماعية في 2025، لضمان أن تكون المؤسسات قادرة على خدمة الجميع وتعزيز السلام المستدام.[63]

4. أهداف ومؤشرات التنمية الاجتماعية

في سياق العلاقات الدولية، تمثل التنمية الاجتماعية ركيزة أساسية لتعزيز الاستقرار العالمي والتعاون بين الدول، حيث ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة في عام 2015. إن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تحسين للظروف المعيشية الفردية، بل هي عملية شاملة تهدف إلى بناء مجتمعات مترابطة قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية، مما يقلل من النزاعات ويعزز السلام الدولي. في هذا الإطار، تبرز أهمية تحديد أهداف واضحة ومؤشرات قياسية لتقييم التقدم، حيث تساعد هذه الأدوات في رسم سياسات دولية فعالة تعتمد على بيانات موثوقة. على سبيل المثال، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعميق الفجوات الاجتماعية، مما أكد الحاجة إلى استراتيجيات دولية مشتركة للتنمية الاجتماعية، كما أظهرت تقارير الأمم المتحدة أن التركيز على الجانب الاجتماعي يمكن أن يعزز التعاون بين الدول المتقدمة والنامية. ومع ذلك، يظل التحدي في تطبيق هذه الأهداف على أرض الواقع، خاصة في ظل التفاوتات الإقليمية والاقتصادية التي تؤثر على قدرة الدول على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. من هنا، يأتي دور العلاقات الدولية في تسهيل التبادل المعرفي والمساعدات التنموية لدعم هذه العملية.[64]

أهداف أساسية

القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة

يُعد القضاء على الفقر أحد أبرز الأهداف في التنمية الاجتماعية، حيث يرتبط مباشرة بتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الدولي. في إطار أهداف التنمية المستدامة، يهدف الهدف الأول إلى إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان بحلول عام 2030، مما يتطلب جهودًا مشتركة بين الدول لتقليل الفجوات الاقتصادية. على سبيل المثال، أظهرت التقارير الحديثة أن الفقر المدقع انخفض من 23% في عام 1990 إلى حوالي 10% في عام 2015، لكن جائحة كوفيد-19 أدت إلى زيادة عدد الفقراء بنحو 150 مليون شخص بحلول عام 2021، مما يعكس هشاشة التقدم الاجتماعي في ظل الأزمات العالمية. في سياق العلاقات الدولية، يساهم القضاء على الفقر في تقليل الهجرات غير المنظمة والنزاعات الناتجة عن التفاوتات، كما أن برامج المساعدات الدولية مثل تلك التي تقدمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تساعد في بناء قدرات الدول النامية لمكافحة الفقر من خلال الاستثمار في التعليم والصحة. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط الحد من عدم المساواة بالهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو إلى تقليل التفاوتات داخل الدول وبينها، حيث أن عدم المساواة يعيق التنمية الاجتماعية ويؤدي إلى تفاقم التوترات

---

https://desapublications.un.org/publications/world-social-report-2025-new-policy-consensus-accelerate-social-progress.

[63] United Nations Department of Economic and Social Affairs. *World Social Report 2025: A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress*. New York: United Nations, 2025. https://social.desa.un.org/issues/world-social-report.

[64] United Nations. 2015. Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development. New York: United Nations.

السياسية الدولية. على سبيل المثال، في أوروبا، أدت سياسات الاتحاد الأوروبي للحد من التفاوتات إلى تحسين مستويات المعيشة في الدول الأعضاء الأقل نموًا، مما يعزز الاندماج الإقليمي ويقلل من مخاطر النزاعات.[65]

في السياق العالمي، يتطلب القضاء على الفقر استراتيجيات متعددة الأبعاد تشمل الدعم المالي والتكنولوجي من الدول المتقدمة إلى النامية، كما أكدت تقارير منظمة العمل الدولية (ILO) أن الفقر يرتبط ارتباطًا وثيقًا بانعدام فرص العمل اللائق، مما يجعل الحد من البطالة جزءًا أساسيًا من هذا الهدف. على المستوى الإقليمي، شهدت أمريكا اللاتينية تقدمًا في تقليل الفقر من خلال برامج الدعم الاجتماعي، لكن التفاوتات الجندرية والعرقية لا تزال تشكل تحديًا كبيرًا، حيث أن النساء والأقليات غالبًا ما يعانون من مستويات أعلى من الفقر. في العلاقات الدولية، يمكن أن يؤدي التعاون في مكافحة الفقر إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية، كما في اتفاقيات التجارة الحرة التي تهدف إلى تعزيز النمو الشامل. ومع ذلك، يظل التحدي في ضمان أن تكون هذه الجهود مستدامة، خاصة مع تغير المناخ الذي يفاقم الفقر في الدول النامية من خلال الكوارث الطبيعية والجفاف.[66]

أما بالنسبة للحد من عدم المساواة، فإنه يتجاوز الجوانب الاقتصادية ليشمل الفرص الاجتماعية والسياسية، حيث أظهرت دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن التفاوتات العالية تقلل من النمو الاقتصادي بنسبة تصل إلى 5% سنويًا. في سياق العلاقات الدولية، يساهم الحد من عدم المساواة في تعزيز السلام العالمي، إذ أن التفاوتات غالبًا ما تكون مصدرًا للصراعات الداخلية التي تنعكس على الاستقرار الإقليمي. على سبيل المثال، في أفريقيا، أدت برامج الاتحاد الأفريقي للحد من التفاوتات إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يعزز الاندماج الاجتماعي ويقلل من مخاطر النزاعات العابرة للحدود. كما أن الدول المتقدمة مثل ألمانيا وفرنسا قد تبنت سياسات للحد من التفاوتات الداخلية، مما يجعلها نموذجًا للدول النامية في بناء مجتمعات أكثر عدالة.[67]

يظل القضاء على الفقر تحديًا مركبًا في العلاقات الدولية، إذ يتجاوز الأبعاد الاقتصادية ليمتد إلى الجوانب السياسية والأمنية. وفقًا لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2025، الذي يمثل التقييم العاشر للتقدم نحو أجندة 2030، فإن أكثر من 800 مليون شخص لا يزالون يعيشون في فقر مدقع رغم التحسن النسبي في بعض المناطق. هذا الرقم يعكس تباطؤ التقدم بشكل ملحوظ بعد جائحة كوفيد-19 والأزمات المتعددة مثل الحروب والتضخم العالمي، مما يجعل تحقيق الهدف الأول بحلول 2030 أمرًا غير واقعي في الوتيرة الحالية. في هذا السياق، تبرز أهمية الشراكات الدولية، حيث يدعو التقرير إلى التركيز على ستة مجالات أولوية تشمل الحماية الاجتماعية والوظائف، وهي مجالات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرة الدول على مواجهة الصدمات الخارجية دون تفاقم التفاوتات الداخلية.[68]

من الناحية الإقليمية، تظهر أفريقيا جنوب الصحراء أعلى معدلات الفقر، حيث يعاني حوالي 40% من السكان من الفقر المدقع، بينما حققت شرق آسيا والمحيط الهادئ تقدمًا ملحوظًا بفضل السياسات الاقتصادية الموجهة نحو النمو الشامل. هذا التفاوت الإقليمي يعكس تأثير العلاقات الدولية على التنمية الاجتماعية، إذ تعتمد الدول النامية على تدفقات المساعدات، الاستثمارات الأجنبية، والتجارة العادلة. على سبيل المثال، أدت مبادرات مثل "الحزام والطريق" الصينية إلى تحسين البنية التحتية في بعض

---

[65] United Nations. 2020. The Sustainable Development Goals Report 2020. New York: United Nations.

[66] International Labour Organization. 2022. World Employment and Social Outlook: Trends 2022. Geneva: ILO.

[67] Organisation for Economic Co-operation and Development. 2021. Inequality and Poverty: Key Findings. Paris: OECD.

[68] United Nations. 2025. *The Sustainable Development Goals Report 2025*. New York: United Nations Statistics Division.

الدول الأفريقية، مما ساهم في خلق فرص عمل، لكنها أثارت أيضًا مخاوف بشأن الديون والتبعية الاقتصادية، مما يعقد جهود الحد من عدم المساواة على المستوى الدولي.[69]

أما فيما يتعلق بعدم المساواة، فإن تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تؤكد أن الضرائب والتحويلات الاجتماعية تقلل من التفاوت بنسبة تصل إلى 25% في المتوسط عبر دول الـOECD، لكن هذا التأثير يضعف في الدول ذات الدخل المنخفض بسبب ضعف أنظمة الضرائب. في سياق العلاقات الدولية، يُعد الحد من عدم المساواة شرطًا لاستقرار النظام العالمي، إذ أن التفاوتات الشديدة تغذي الشعبوية والنزاعات، كما حدث في بعض الدول خلال العقد الماضي. التقرير الأخير للـOECD حول "فرص متساوية" يبرز كيف أن السياسات الضريبية التصاعدية والاستثمار في التعليم يمكن أن يقللا من "عدم المساواة في الفرص"، مما يعزز التنقل الاجتماعي ويقلل من التوترات الدولية الناتجة عن الهجرة غير المنظمة.[70]

تحسين جودة التعليم

يُعد تحسين جودة التعليم هدفًا أساسيًا في التنمية الاجتماعية، إذ يساهم في بناء رأس المال البشري الذي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفقًا لأهداف التنمية المستدامة، يهدف الهدف الرابع إلى ضمان تعليم جيد ومنصف للجميع، مما يتطلب التركيز على الوصول والجودة معًا. في السنوات الأخيرة، أدت الجائحة إلى إغلاق المدارس لأكثر من 1.6 مليار طالب، مما أدى إلى خسائر تعليمية كبيرة، خاصة في الدول النامية حيث يفتقر 53% من الأطفال إلى المهارات الأساسية في القراءة. في سياق العلاقات الدولية، يساعد تحسين التعليم في تعزيز التعاون التعليمي بين الدول، كما في برامج الاتحاد الأوروبي للتبادل الطلابي التي تعزز الاندماج الثقافي والسياسي. كذلك، يرتبط التعليم بالحد من عدم المساواة، إذ أن الفتيات في الدول النامية غالبًا ما يواجهن عوائق في الوصول إلى التعليم، مما يؤثر على تنميتهن الاجتماعية[71].

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تحسين جودة التعليم استثمارات في التدريب المعلمين والتكنولوجيا، حيث أظهرت دراسات البنك الدولي أن كل عام إضافي من التعليم يزيد الدخل الفردي بنسبة 10%. في العلاقات الدولية، يمكن أن يؤدي التعاون في مجال التعليم إلى بناء جسور بين الثقافات، كما في المبادرات الأمريكية-الصينية للتبادل الأكاديمي التي تعزز الفهم المتبادل. ومع ذلك، يظل التحدي في الدول ذات الدخل المنخفض، حيث يعاني 70% من الأطفال من "الفقر التعليمي"، مما يتطلب مساعدات دولية لتحسين البنية التحتية التعليمية.[72]

كما أن جودة التعليم تؤثر على الابتكار والنمو الاقتصادي، حيث أن الدول ذات المستويات التعليمية العالية مثل فنلندا وسنغافورة تتمتع بمعدلات نمو أعلى. في سياق العلاقات الدولية، يساهم التعليم في مكافحة التطرف، إذ أن التعليم الجيد يعزز التسامح والاندماج الاجتماعي، كما أكدت تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[73]

في تقرير الرصد العالمي للتعليم لعام 2025/2024، الذي يركز على "القيادة في التعليم"، يُظهر أن عدد الأطفال والشباب خارج المدرسة لا يزال يبلغ 251 مليونًا، مع انخفاض طفيف جدًا (1%) خلال العقد الماضي رغم التقدم في معدلات الالتحاق. هذا

---

[69] United Nations. 2025. *The Sustainable Development Goals Report 2025*. New York: United Nations Statistics Division.

[70] Organisation for Economic Co-operation and Development. 2025. *To Have and Have Not – How to Bridge the Gap in Opportunities*. Paris: OECD.

[71] United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. 2022. Global Education Monitoring Report 2022. Paris: UNESCO.

[72] World Bank. 2023. World Development Report 2023: Education for Development. Washington, DC: World Bank.

[73] Organisation for Economic Co-operation and Development. 2022. Education at a Glance 2022. Paris: OECD.

الركود يعكس تحديات هيكلية في الدول النامية، حيث تؤثر الأزمات مثل النزاعات والتغير المناخي على استمرارية التعليم. في العلاقات الدولية، يُعد التعليم أداة للدبلوماسية الناعمة، إذ تساهم برامج التبادل مثل إراسموس+ في الاتحاد الأوروبي أو مبادرات اليونسكو في بناء الثقة بين الشعوب وتعزيز الفهم المتبادل، مما يقلل من مخاطر الصراعات.[74]

كما يبرز التقرير أهمية القيادة التعليمية في تحسين الجودة، حيث يغادر نصف وزراء التعليم مناصبهم خلال عامين، مما يعيق الاستمرارية في السياسات. هذا التحدي يتطلب تعاونًا دوليًا لتدريب القادة التعليميين، خاصة في الدول المتأثرة بالأزمات. على سبيل المثال، في أفريقيا، أدت مبادرات الاتحاد الأفريقي إلى تحسين معدلات الإكمال في بعض الدول، لكن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة، مما يرتبط بعدم المساواة الاجتماعية الأوسع.[75]

في عصر الذكاء الاصطناعي، يصبح التعليم أكثر أهمية لتجهيز الأجيال لسوق عمل متغير، حيث يرتبط التقرير بتقارير أخرى تتحدث عن الحاجة إلى مهارات رقمية لتقليل التفاوتات الناتجة عن التحول التكنولوجي. هذا يفتح مجالًا للتعاون الدولي في مجال التعليم الرقمي، كما في شراكات بين الدول المتقدمة والنامية لتوفير الإنترنت والأجهزة.[76]

تعزيز الصحة والأمن الاجتماعي

يُعد تعزيز الصحة هدفًا حاسمًا في التنمية الاجتماعية، حيث يرتبط بالهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة الذي يهدف إلى ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع. في السنوات الأخيرة، أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة الوفيات بنسبة 15 مليون حالة إضافية، مما أبرز الحاجة إلى أنظمة صحية قوية. في العلاقات الدولية، يساهم تعزيز الصحة في التعاون العالمي، كما في مبادرة كوفاكس لتوزيع اللقاحات، التي ساعدت في تقليل التفاوتات الصحية بين الدول.[77]

أما الأمن الاجتماعي، فيشمل الضمانات ضد المخاطر مثل البطالة والشيخوخة، حيث أظهرت تقارير منظمة العمل الدولية أن 4 مليارات شخص لا يتمتعون بحماية اجتماعية كافية. في سياق العلاقات الدولية، يعزز الأمن الاجتماعي الاستقرار، مما يقلل من الهجرات القسرية.[78]

كذلك، يرتبط تعزيز الصحة بالأمن الاجتماعي من خلال برامج التأمين الصحي، حيث أن الدول مثل كندا وألمانيا توفر تغطية شاملة، مما يعزز الاندماج الاجتماعي.[79]

---

[74] UNESCO. 2024/2025. *Global Education Monitoring Report 2024/5: Leadership in Education – Lead for Learning*. Paris: UNESCO.

[75] UNESCO. 2024/2025. *Global Education Monitoring Report 2024/5: Leadership in Education – Lead for Learning*. Paris: UNESCO.

[76] United Nations Development Programme. 2025. *Human Development Report 2025: A Matter of Choice – People and Possibilities in the Age of AI*. New York: UNDP.

[77] World Health Organization. 2022. World Health Statistics 2022. Geneva: WHO.

[78] International Labour Organization. 2021. World Social Protection Report 2020-22. Geneva: ILO.

[79] Organisation for Economic Co-operation and Development. 2023. Health at a Glance 2023. Paris: OECD.

تقرير إحصاءات الصحة العالمية لعام 2025 يؤكد أن 1.4 مليار شخص إضافي عاشوا حياة أصح بحلول نهاية 2024، متجاوزين هدف المليار، لكن التقدم تباطأ بسبب آثار كوفيد-19 طويلة الأمد على متوسط العمر المتوقع والرفاهية. في العلاقات الدولية، أدت مبادرات مثل COVAX إلى توزيع لقاحات، لكن التفاوت في الوصول إلى الرعاية الصحية يظل مصدر توتر جيوسياسي، خاصة بين الشمال والجنوب العالمي.[80]

أما الحماية الاجتماعية، فإن تقرير منظمة العمل الدولية 2024-2026 يشير إلى أن أكثر من نصف سكان العالم مغطون الآن ببعض أشكال الحماية الاجتماعية لأول مرة، لكن 3.8 مليار شخص لا يزالون بدون تغطية كافية. التقرير يربط الحماية الاجتماعية بالانتقال العادل نحو اقتصاد أخضر، حيث تساعد في مواجهة صدمات المناخ مثل الكوارث الطبيعية التي تؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء.[81]

في الدول المتقدمة، توفر أنظمة الحماية الاجتماعية شبكة أمان قوية، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، بينما في الدول النامية يتطلب الأمر تمويلًا دوليًا إضافيًا لسد الفجوات، خاصة مع تزايد تكاليف التكيف مع المناخ.[82]

يؤكد تقرير أهداف التنمية المستدامة 2025 على أن المشاركة المدنية والمؤسسات الشاملة ضرورية لتحقيق السلام والعدالة (الهدف 16)، لكن التقدم بطيء في ظل تزايد الاستقطاب السياسي. في العلاقات الدولية، تعزز المشاركة الفاعلة الديمقراطية الدولية، كما في منتديات الأمم المتحدة التي تشمل منظمات المجتمع المدني.[83]

دعم المشاركة والمواطنة الفاعلة

يدعم دعم المشاركة هدفًا في تعزيز المواطنة الفاعلة، حيث يرتبط بالهدف السادس عشر للتنمية المستدامة. في السنوات الأخيرة، زادت المشاركة المدنية بنسبة 20% في بعض الدول بفضل التكنولوجيا.[84]

---

[80] World Health Organization. 2025. *World Health Statistics 2025: Monitoring Health for the SDGs*. Geneva: WHO.

[81] International Labour Organization. 2024. *World Social Protection Report 2024–26: Universal Social Protection for Climate Action and a Just Transition*. Geneva: ILO.

[82] International Labour Organization. 2024. *World Social Protection Report 2024–26: Universal Social Protection for Climate Action and a Just Transition*. Geneva: ILO.

[83] United Nations. 2025. *The Sustainable Development Goals Report 2025*. New York: United Nations Statistics Division.

[84] United Nations. 2023. The Sustainable Development Goals Report 2023. New York: United Nations.

تشمل المواطنة الفاعلة التصويت والمشاركة في المجتمع المدني، حيث أظهرت دراسات أن الدول ذات المشاركة العالية تتمتع باستقرار أكبر.[85]

في العلاقات الدولية، تعزز المشاركة التعاون، كما في برامج الاتحاد الأوروبي للمشاركة المدنية.[86]

مؤشرات قياس النجاح

معدلات التوظيف

تمثل معدلات التوظيف مؤشرًا رئيسيًا للنجاح في التنمية الاجتماعية، حيث انخفضت البطالة العالمية إلى 4.9% في 2026.[87]

في العلاقات الدولية، ترتبط معدلات التوظيف بالنمو، مما يعزز التعاون.[88]

مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index)

يُعد مؤشر التنمية البشرية مؤشرًا شاملاً للتنمية الاجتماعية، حيث بلغ المتوسط العالمي 0.75 في 2023[89].

في العلاقات الدولية، يساعد في مقارنة الدول.

تظل معدلات التوظيف مؤشرًا حاسمًا، حيث ترتبط بالنمو الشامل والاستقرار الاجتماعي. التقارير الحديثة تشير إلى تحسن تدريجي، لكن البطالة بين الشباب مرتفعة في العديد من المناطق.[90]

مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index)

في تقرير التنمية البشرية 2025، يركز المؤشر على خيارات السياسات في عصر الذكاء الاصطناعي، حيث يمكن أن يعزز الذكاء الاصطناعي التنمية إذا تم توجيهه نحو الشمول.[91]

---

[85] Organisation for Economic Co-operation and Development. 2022. Civic Engagement and Social Cohesion. Paris: OECD.

[86] European Union. 2023. European Citizenship Report 2023. Brussels: European Commission.

[87] International Labour Organization. 2026. Employment and Social Trends 2026. Geneva: ILO.

[88] Organisation for Economic Co-operation and Development. 2023. Employment Outlook 2023. Paris: OECD.

[89] United Nations Development Programme. 2025. Human Development Report 2025. New York: UNDP.

[90] International Labour Organization. 2024. *World Social Protection Report 2024–26*. Geneva: ILO.

[91] United Nations Development Programme. 2025. *Human Development Report 2025*. New York: UNDP.

مستويات الاندماج الاجتماعي

تشير مستويات الاندماج إلى النجاح، حيث أظهرت تقارير أن 80% من المهاجرين يندمجون في أسواق العمل[92].

في العلاقات الدولية، يعزز الاندماج الاستقرار[93].

مستويات الاندماج الاجتماعي تشكل أحد أبرز المؤشرات في تقييم نجاح التنمية الاجتماعية، خاصة في سياق العلاقات الدولية حيث تتزايد حركات الهجرة والتنوع الثقافي كعناصر أساسية في النظام العالمي المعاصر. يُعرف الاندماج الاجتماعي بأنه العملية التي يصبح من خلالها المهاجرون والأقليات جزءًا فعالاً من المجتمع المضيف، من خلال المشاركة في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية، مع الحفاظ على هويتهم الثقافية إلى حد ما، مما يعزز التماسك الاجتماعي العام ويقلل من التوترات والصراعات المحتملة. في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يُظهر التقرير الشامل " Indicators of Immigrant Integration 2023: Settling In"، الذي أعدته المنظمة بالتعاون مع المفوضية الأوروبية، أن الاندماج الاجتماعي يشمل ثلاثة أبعاد رئيسية: سوق العمل والمهارات، ظروف المعيشة، والمشاركة المدنية والاندماج الاجتماعي. يغطي التقرير أكثر من 80 مؤشرًا، ويبرز أن المهاجرين غير الأوروبيين غالبًا ما يواجهون فجوات أكبر في المشاركة الاجتماعية مقارنة بالمهاجرين من داخل الاتحاد الأوروبي، لكن السياسات الشاملة – مثل برامج مكافحة التمييز والوصول إلى الخدمات – تساهم في تقليص هذه الفجوات تدريجيًا.[94]

في سياق أحدث التقارير، يُظهر "Society at a Glance 2024" أن أكثر من ثلثي دول الـOECD لديها نسبة مهاجرين تتجاوز 10% من السكان، مما يجعل قضية الاندماج الاجتماعي محورية للتماسك الاجتماعي. يركز التقرير على كيفية تأثير السياسات على تعزيز الثقة الاجتماعية والمشاركة، حيث تُظهر الدول التي تتبنى سياسات شاملة – مثل تلك التي توفر فرصًا متساوية في التعليم والصحة والعمل – انخفاضًا في مستويات التوترات الاجتماعية والشعور بالإقصاء بين المهاجرين والأقليات. على سبيل المثال، في دول مثل السويد وكندا، حيث تُطبق برامج اندماج نشطة، يرتفع مستوى الشعور بالانتماء لدى المهاجرين، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويقلل من مخاطر الاستقطاب السياسي الذي قد يمتد تأثيره إلى العلاقات الدولية.[95]

بالإضافة إلى ذلك، يُبرز التقرير أن الاندماج الاجتماعي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمشاركة المدنية، مثل الانخراط في الأنشطة الجمعوية والتصويت، حيث يظهر أن أبناء المهاجرين (الجيل الثاني) غالبًا ما يحققون مستويات اندماج أعلى من الجيل الأول، لكنهم لا يزالون يواجهون تحديات في الشعور بالقبول الكامل في بعض المجتمعات. هذا التقدم التدريجي يعكس فعالية السياسات طويلة الأمد، مثل برامج تعليم اللغة والتدريب المهني، التي تساهم في بناء جسور بين المجموعات المختلفة. في العلاقات الدولية، يُعد نجاح الاندماج عاملاً في تعزيز صورة الدول المضيفة كمجتمعات منفتحة، مما يشجع على تدفقات هجرة إيجابية ويقلل من التوترات الدبلوماسية الناتجة عن قضايا الهجرة.[96]

من الناحية العملية، تُظهر بيانات الـOECD أن السياسات الشاملة – التي تشمل مكافحة التمييز، تسهيل الوصول إلى الخدمات العامة، وتعزيز الحوار بين الثقافات – تحسن بشكل ملحوظ التماسك الاجتماعي. على سبيل المثال، في دول الاتحاد الأوروبي،

---

[92] Organisation for Economic Co-operation and Development. 2023. Indicators of Immigrant Integration 2023. Paris: OECD.

[93] European Union. 2022. Social Integration Report 2022. Brussels: European Commission.

[94] Organisation for Economic Co-operation and Development and European Commission. 2023. *Indicators of Immigrant Integration 2023: Settling In*. Paris: OECD Publishing.

[95] Organisation for Economic Co-operation and Development. 2024. *Society at a Glance 2024: OECD Social Indicators*. Paris: OECD Publishing.

[96] Organisation for Economic Co-operation and Development. 2024. *Society at a Glance 2024: OECD Social Indicators*. Paris: OECD Publishing.

ترتبط السياسات ذات الدرجات العالية في مؤشر سياسات اندماج المهاجرين (MIPEX) بانخفاض معدلات الإقصاء الاجتماعي وارتفاع مستويات الثقة المتبادلة بين السكان. هذا الارتباط يؤكد أن الاندماج ليس عملية تلقائية، بل نتيجة لجهود سياسية مدروسة، تساهم في تقليل التوترات الناجمة عن التنوع، مثل النزاعات الثقافية أو التمييز العنصري، والتي قد تؤثر سلبًا على الاستقرار الداخلي والإقليمي.[97]

في السياق الأوسع، يُعد الاندماج الاجتماعي مؤشرًا على قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والهجرة القسرية، حيث يساعد في بناء مجتمعات مرنة قادرة على استيعاب التغييرات الديموغرافية. التقارير الحديثة تُشير إلى أن الدول التي تفشل في تعزيز الاندماج تواجه مخاطر أعلى من الاستقطاب الاجتماعي، مما يضعف قدرتها على المشاركة الفعالة في التعاون الدولي. على العكس، الدول الناجحة في هذا المجال، مثل تلك التي تطبق نماذج اندماج متعددة الثقافات، تكتسب ميزة في بناء شراكات دولية قائمة على الثقة والاحترام المتبادل.[98]

أخيرًا، يظل قياس مستويات الاندماج الاجتماعي تحديًا مستمرًا، إذ يعتمد على مؤشرات ذاتية مثل الشعور بالانتماء والثقة الاجتماعية، بالإضافة إلى مؤشرات موضوعية مثل معدلات المشاركة في الأنشطة المدنية والاندماج في شبكات اجتماعية متنوعة. التقارير تشدد على أهمية الجمع بين هذه الأبعاد للحصول على صورة شاملة، مما يساعد صانعي السياسات الدولية في تصميم استراتيجيات تعاونية تعزز الاندماج كعامل للسلام والتنمية المستدامة على المستوى العالمي.[99]

5 أدوات وآليات تحقيق التنمية الاجتماعية

في سياق العلاقات الدولية، تمثل التنمية الاجتماعية أحد الأعمدة الأساسية لتحقيق الاستقرار العالمي والتعاون بين الدول. إنها ليست مجرد عملية داخلية تتعلق بتحسين الرفاهية الاجتماعية داخل الحدود الوطنية، بل هي أيضًا أداة لتعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية التي غالبًا ما تؤدي إلى النزاعات والنزوح. كأستاذ جامعي متخصص في هذا المجال، أرى أن التنمية الاجتماعية تعتمد على مجموعة من الأدوات والآليات التي تتجاوز السياسات المحلية لتشمل التعاون الدولي، مثل تلك المبادرات التي تروجها منظمات مثل البنك الدولي والأمم المتحدة. هذه الأدوات تساعد في بناء مجتمعات أكثر تماسكًا ومرونة، خاصة في مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والأزمات الاقتصادية. في هذه المقالة، سنستعرض أهم هذه الأدوات، مع التركيز على دورها في تعزيز التنمية المستدامة.[100]

مع تزايد التحديات العالمية، أصبحت التنمية الاجتماعية ضرورة استراتيجية للدول للحفاظ على سيادتها وتعزيز موقعها في النظام الدولي. ففي عالم مترابط، يمكن أن تؤدي الفشل في تحقيق التنمية الاجتماعية داخل دولة واحدة إلى تداعيات إقليمية، مثل الهجرة غير الشرعية أو انتشار الفقر الذي يغذي الإرهاب. من هنا، تأتي أهمية الأدوات الدولية مثل اتفاقيات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي تربط بين التنمية الاجتماعية والعلاقات الدولية. هذه الأدوات ليست مجرد برامج مساعدات، بل هي آليات لبناء شراكات طويلة الأمد تساعد الدول النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل أكثر عدالة.[101]

---

[97] Organisation for Economic Co-operation and Development. 2024. *Society at a Glance 2024: OECD Social Indicators*. Paris: OECD Publishing.

[98] Organisation for Economic Co-operation and Development and European Commission. 2023. *Indicators of Immigrant Integration 2023: Settling In*. Paris: OECD Publishing.

[99] Organisation for Economic Co-operation and Development. 2024. *Society at a Glance 2024: OECD Social Indicators*. Paris: OECD Publishing.

[100] (World Bank. 2025. *Social Protection Overview*. Washington, DC: World Bank Group.)

[101] (United Nations. 2025. *World Social Report 2025: A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress*. New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs.)

أهم الأدوات

الرعاية الاجتماعية: حماية الفئات الأضعف، مثل الأيتام وكبار السن.

تُعد الرعاية الاجتماعية أحد أبرز الأدوات في تحقيق التنمية الاجتماعية، حيث تركز على حماية الفئات الأكثر ضعفًا مثل الأيتام وكبار السن، الذين غالبًا ما يواجهون مخاطر الفقر والعزلة. في منظور العلاقات الدولية، تساهم هذه الرعاية في تعزيز الاستقرار الاجتماعي، مما يقلل من الحاجة إلى تدخلات دولية طارئة مثل المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث. على سبيل المثال، تقدم برامج الرعاية الاجتماعية دعمًا مباشرًا من خلال النقد أو العيني، مما يمنع سقوط هذه الفئات في فخ الفقر ويساعد في بناء مجتمعات أكثر تماسكًا. وفقًا لتقارير حديثة، ساعدت مثل هذه البرامج في تغطية أكثر من 222 مليون شخص حول العالم، مع التركيز على النساء والأطفال اليتامى، مما يعكس دورها في تعزيز المساواة الاجتماعية.[102]

في الدول النامية، غالبًا ما تكون الرعاية الاجتماعية مرتبطة بالتعاون الدولي، حيث تقدم منظمات مثل البنك الدولي تمويلًا يصل إلى 29.5 مليار دولار لدعم هذه البرامج. هذا الدعم يساعد في حماية الأيتام من خلال برامج مثل تلك في زامبيا، حيث غطت التحويلات النقدية أكثر من 3 ملايين شخص، مما حسّن الوصول إلى التعليم والتغذية. كذلك، بالنسبة لكبار السن، توفر الرعاية الاجتماعية شبكات أمان تمنع الفقر المزمن، خاصة في ظل الشيخوخة السكانية العالمية التي تؤثر على الاقتصادات النامية. هذا النهج يعزز التنمية الاجتماعية من خلال بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات.

من منظور دولي، تساهم الرعاية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف الأول المتعلق بمكافحة الفقر. في دول أفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، ساعدت برامج الرعاية في النيجر على زيادة دخل النساء بنسبة تصل إلى 100% بعد 18 شهرًا، مما يحمي الأيتام والمسنين من الجوع والمرض. هذه البرامج ليست مجرد مساعدات، بل استثمارات في رأس المال البشري، حيث تقلل من الاعتماد على المساعدات الخارجية وتعزز الاندماج الاجتماعي[103].

بالنسبة للأيتام، تُعتبر الرعاية الاجتماعية أداة حاسمة لمنع الاستغلال والعزلة، كما في برامج اليونيسف التي تغطي التحويلات النقدية المستهدفة في دول مثل جنوب أفريقيا، حيث خفضت معدلات الفقر بين الأطفال اليتامى بشكل ملحوظ. أما كبار السن، فإن الرعاية توفر معاشات تقاعدية تغطي 79.6% من السكان فوق سن التقاعد عالميًا، مما يقلل من عبء الأسر ويعزز الاستقرار الاجتماعي. في سياق العلاقات الدولية، يساعد ذلك في تقليل النزاعات الناتجة عن الفقر.[104]

تتطلب الرعاية الاجتماعية تنسيقًا دوليًا لمواجهة التحديات مثل تغير المناخ، الذي يزيد من ضعف الفئات الأضعف. في تقارير الأمم المتحدة، يُؤكد على أن الرعاية يجب أن تكون شاملة لتشمل 47.6% من السكان غير المغطين، خاصة في الدول المنخفضة الدخل حيث تغطي فقط 9.7%. هذا النهج يعزز التنمية الاجتماعية من خلال بناء الثقة والتماسك.

في الدول المتقدمة، تُستخدم الرعاية الاجتماعية كأداة للدبلوماسية التنموية، حيث تقدم مساعدات للدول النامية لتعزيز الحماية للأيتام وكبار السن. على سبيل المثال، برامج البنك الدولي في إثيوبيا غطت أكثر من 600 ألف شخص فقير، مع 60% نساء، مما حسّن الادخار والوصول إلى الخدمات. هذا يعكس كيف تساهم الرعاية في التنمية الاجتماعية العالمية.[105]

---

[102] (International Labour Organization. 2024. *World Social Protection Report 2024–26*. Geneva: ILO.)

[103] (World Bank. 2025. *State of Social Protection Report 2025: The 2-Billion-Person Challenge*. Washington, DC: World Bank Group.)

[104] (United Nations. 2025. *World Social Report 2025: A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress*. New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs.)

[105] (World Bank. 2025. *Social Protection Overview*. Washington, DC: World Bank Group.)

الضمان الاجتماعي: توفير شبكة أمان اجتماعي للأسرة.

يُشكل الضمان الاجتماعي شبكة أمان أساسية للأسر، حيث يوفر الحماية من المخاطر مثل فقدان الدخل أو الأزمات الصحية، مما يساهم في التنمية الاجتماعية من خلال تعزيز الاستقرار الأسري. في العلاقات الدولية، يُعتبر الضمان أداة لتعزيز التعاون، حيث تساعد المنظمات الدولية في بناء أنظمة تضمن حقوق الأسر في الدول النامية. تغطي هذه الشبكات 52.4% من السكان عالميًا، لكن الفجوات في الدول المنخفضة الدخل تصل إلى 75%.[106]

بالنسبة للأسر، يشمل الضمان الاجتماعي التحويلات النقدية والتأمين الصحي، كما في برامج البرازيل التي خفضت الفقر الأسري. في السياق الدولي، ساعد الضمان خلال جائحة كوفيد-19 في تغطية 1.7 مليار شخص، مما يظهر دوره في مواجهة الصدمات العالمية وتعزيز التنمية.[107]

في أفريقيا وجنوب آسيا، يظل مليار شخص غير مغطى، مما يعيق التنمية الاجتماعية. الضمان يقلل من الفقر بنسبة تصل إلى 39% بين الأطفال، كما في برامج عالمية تركز على الأسر الفقيرة، معززًا الاندماج الاجتماعي.[108]

يُركز الضمان على النساء، حيث يتلقين 81 سنتًا مقابل دولار للرجال، مما يتطلب إصلاحات لتحقيق المساواة. في العلاقات الدولية، يساعد في بناء الشراكات لتمويل هذه الشبكات، كما في اتفاقيات الأمم المتحدة.[109]

برامج الضمان في أوروبا وآسيا تغطي 76.6% من الأطفال، مما يقلل من عبء الأسر ويعزز التنمية. في الدول النامية، يحتاج الضمان إلى تمويل دولي لسد الفجوات، مما يعكس دور العلاقات الدولية في التنمية.[110]

التمكين والتعليم: تطوير القدرات والمعارف كوسائل تمكين.

يُعد التمكين من خلال التعليم أداة رئيسية للتنمية الاجتماعية، حيث يبني القدرات والمعارف لتمكين الأفراد من المشاركة في المجتمع. في العلاقات الدولية، يساهم التعليم في بناء رأس المال البشري، مما يعزز القدرة التنافسية للدول[111].

---

[106] (International Labour Organization. 2024. *World Social Protection Report 2024–26*. Geneva: ILO.)

[107] (World Bank. 2025. *State of Social Protection Report 2025: The 2-Billion-Person Challenge*. Washington, DC: World Bank Group.)

[108] (UNICEF. 2025. *The State of the World's Children 2025: Ending Child Poverty*. New York: UNICEF.)

[109] (United Nations. 2025. *World Social Report 2025: A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress*. New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs.)

[110] (International Labour Organization. 2024. *World Social Protection Report 2024–26*. Geneva: ILO.)

[111] (Sharma, R. 2025. "The Role of Education in Building Social Empowerment." *ResearchGate*.)

التعليم يعزز التمكين الاجتماعي من خلال تطوير المهارات، كما في برامج اليونيسف التي تركز على الأطفال اليتامى، مما يقلل من الفقر ويعزز المساواة.[112]

في الدول النامية، يساعد التعليم في تمكين النساء والشباب، كما في تقارير البنك الدولي التي تظهر زيادة الدخل من خلال البرامج التعليمية.[113]

التمكين عبر التعليم يبني القدرة على الصمود، خاصة في مواجهة تغير المناخ، مما يعزز التنمية الاجتماعية العالمية.[114]

برامج التعليم في أوروبا تساهم في التمكين، مما يعكس دور العلاقات الدولية في نقل المعرفة إلى الدول النامية.[115]

في الختام، تتكامل هذه الأدوات لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة، مع التركيز على التعاون الدولي لسد الفجوات.[116]

علاقة التنمية الاجتماعية بالتنمية الشاملة

أن موضوع علاقة التنمية الاجتماعية بالتنمية الشاملة يمثل جوهر التحديات العالمية المعاصرة. في عالم يتسارع فيه التغيير التكنولوجي والاقتصادي، يصبح من الضروري فهم كيف تندمج التنمية الاجتماعية، التي تركز على تحسين الرفاه البشري والمساواة، مع التنمية الشاملة التي تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. هذه العلاقة ليست مجرد ارتباط نظري، بل هي أساس لتحقيق الاستدامة العالمية. التنمية الاجتماعية تعزز القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي أكثر كفاءة واستدامة بيئية. في الواقع، بدون الاستثمار في الجانب الاجتماعي، قد يؤدي النمو الاقتصادي إلى تفاقم اللامساواة، كما حدث في العديد من الدول النامية خلال العقود الماضية. التنمية الشاملة، كما حددتها الأمم المتحدة، لا تقتصر على الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، بل تشمل ضمان العدالة الاجتماعية والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. هذا الاندماج يتطلب سياسات متكاملة تجمع بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

التنمية الاجتماعية، كمفهوم، تركز على تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد والمجتمعات من خلال تعزيز المساواة، الحماية الاجتماعية، والوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. هي ليست مجرد إجراءات إغاثية، بل استراتيجية طويلة الأمد لبناء رأس المال البشري. في سياق التنمية الشاملة، تلعب التنمية الاجتماعية دوراً حاسماً في تقليل الفقر متعدد الأبعاد، الذي يشمل ليس فقط الدخل المنخفض بل أيضاً نقص الوصول إلى التعليم والصحة. على سبيل المثال، في الدول النامية، أظهرت الدراسات أن الاستثمار في التعليم الابتدائي يزيد من الإنتاجية الاقتصادية بنسبة تصل إلى 20%، مما يساهم في نمو مستدام. هذا الارتباط يعكس كيف أن الرفاه الاجتماعي يعزز القدرات البشرية، التي بدورها تسرع العملية التنموية الكلية. بدون هذا الجانب، قد يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الفجوات الاجتماعية، كما حدث في بعض الاقتصادات الناشئة حيث ارتفع الناتج الإجمالي لكن معدلات الفقر الاجتماعي بقيت مرتفعة. التنمية الشاملة، التي تشمل الاستدامة البيئية، تعتمد على هذا التوازن لضمان أن النمو لا يأتي على حساب المجتمعات المحلية. في العلاقات الدولية، تبرز هذه العلاقة في الاتفاقيات مثل أهداف التنمية المستدامة، حيث

---

[112] (UNICEF. 2025. *The State of the World's Children 2025: Ending Child Poverty*. New York: UNICEF.)

[113] (World Bank. 2025. *Social Protection Overview*. Washington, DC: World Bank Group.)

[114] (United Nations. 2025. *World Social Report 2025: A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress*. New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs.)

[115] (International Labour Organization. 2024. *World Social Protection Report 2024–26*. Geneva: ILO.)

[116] (World Bank. 2025. *State of Social Protection Report 2025: The 2-Billion-Person Challenge*. Washington, DC: World Bank Group.)

يُعتبر الجانب الاجتماعي أساساً للشراكات العالمية. هذا النهج يساعد في مواجهة التحديات مثل الهجرة غير المنظمة الناتجة عن اللامساواة الاجتماعية.[117]

التنمية الشاملة، أو التنمية المستدامة كما يُشار إليها غالباً، هي نموذج يجمع بين النمو الاقتصادي، الرفاه الاجتماعي، والحفاظ على البيئة. هذا المفهوم نشأ من تقرير بروندتلاند في 1987، لكنه تطور ليشمل أبعاداً أوسع في العقود الأخيرة. في السياق الحديث، لا تقتصر التنمية الشاملة على الجانب الاقتصادي، بل تؤكد على الاستدامة الاجتماعية كعنصر أساسي للنجاح طويل الأمد. على سبيل المثال، في الدول الأوروبية، أدت السياسات الاجتماعية مثل الحماية الاجتماعية الشاملة إلى نمو اقتصادي مستدام مع انخفاض في معدلات الفقر. هذا يظهر كيف أن التنمية الاجتماعية تعزز الاستقرار الاجتماعي، الذي هو ضروري للحفاظ على البيئة من خلال تشجيع السلوكيات المستدامة. في العلاقات الدولية، تُعتبر التنمية الشاملة أداة لتعزيز السلام، حيث تقلل من النزاعات الناتجة عن اللامساواة. التحدي يكمن في دمج هذه الأبعاد في السياسات الوطنية، خاصة في الدول النامية حيث يغلب التركيز على النمو الاقتصادي الفوري. التنمية الشاملة تتطلب تعاوناً دولياً، كما في اتفاقية باريس للمناخ، التي تربط بين التنمية الاجتماعية والبيئية. هذا الاندماج يضمن أن التقدم لا يترك أحداً خلفاً، كما يؤكد أجندة 2030.[118]

في قلب العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الشاملة يكمن مفهوم الرفاه الاجتماعي، الذي يعزز القدرات البشرية ويسرع التنمية الكلية. الرفاه الاجتماعي ليس رفاهية، بل استثمار استراتيجي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والابتكار. على سبيل المثال، في آسيا الشرقية، ساهمت برامج التعليم والصحة في تحول اقتصادي سريع، مما أدى إلى تنمية شاملة. هذا يظهر كيف أن الاستثمار في الجانب الاجتماعي يقلل من التكاليف الاقتصادية للفقر والمرض. في السياق الدولي، يساعد هذا في بناء تحالفات قوية، حيث تكون الدول ذات الرفاه العالي أكثر قدرة على المساهمة في المساعدات الدولية. التحديات مثل جائحة كوفيد-19 أبرزت أهمية هذه العلاقة، حيث أدت اللامساواة الاجتماعية إلى تباطؤ التعافي الاقتصادي. التنمية الشاملة تتطلب سياسات تعالج هذه الفجوات، مثل توفير الحماية الاجتماعية العالمية. هذا النهج يعزز الاستدامة البيئية من خلال تشجيع المجتمعات على المشاركة في الحفاظ على الموارد.[119]

التنمية الشاملة لا تقتصر على النمو الاقتصادي، بل تشمل بعداً اجتماعياً وثقافياً واستدامة بيئية، كما أكدت التقارير الحديثة. هذا البعد الاجتماعي يشمل تعزيز الاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، مما يساهم في نمو اقتصادي أكثر توازناً. في أفريقيا جنوب الصحراء، أظهرت الدراسات أن البرامج الاجتماعية قللت من الفقر بنسبة 15%، مما ساهم في الاستدامة البيئية من خلال تقليل الضغط على الموارد الطبيعية. الثقافي يضيف قيمة بتعزيز الهوية المجتمعية، التي تدعم التنمية المستدامة. في العلاقات الدولية، يساعد هذا في حل النزاعات من خلال بناء مجتمعات مترابطة. الاستدامة البيئية تتطلب مشاركة اجتماعية، حيث تكون المجتمعات المحلية شركاء في الحفاظ على البيئة. هذا الاندماج يضمن أن التنمية تكون شاملة ومستدامة.[120]

التنمية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة، إذ أنها توفر الأساس البشري للنمو الاقتصادي المستدام. بدون استثمار في الصحة والتعليم، يصبح النمو الاقتصادي هشاً أمام الصدمات. في أمريكا اللاتينية، أدت برامج الحماية الاجتماعية إلى زيادة النمو

---

[117] United Nations Development Programme and Oxford Poverty and Human Development Initiative. 2024. *Global Multidimensional Poverty Index 2024*. New York: UNDP (مذكور في World Social Report 2025)

[118] United Nations. 2015. *Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development*. New York: United Nations.(محدث في تقرير 2025)

[119] Alkire, Sabina, Usha Kanagaratnam, and Nicolai Suppa. 2023. *The Global Multidimensional Poverty Index (MPI) 2023*. Oxford: Oxford Poverty and Human Development Initiative (مذكور في World Social Report 2025.)

[120] Alkire, Sabina, Usha Kanagaratnam, and Nicolai Suppa. 2023. *The Global Multidimensional Poverty Index (MPI) 2023*. Oxford: Oxford Poverty and Human Development Initiative (مذكور في World Social Report 2025.)

بنسبة 10%، مما يظهر التكامل. هذا الجانب يعزز الابتكار البيئي من خلال تثقيف المجتمعات حول الاستدامة. في السياق الدولي، يساعد في تعزيز الشراكات، كما في أهداف التنمية المستدامة. التحدي هو ضمان التوزيع العادل للفوائد.[121]

في سياق أهداف التنمية المستدامة، تندمج التنمية الاجتماعية مع الشاملة من خلال أهداف مثل القضاء على الفقر والجوع. هذه الأهداف تربط بين الرفاه الاجتماعي والاستدامة البيئية، مما يعزز القدرات البشرية. التقدم في هذه الأهداف يظهر في تقارير 2025، حيث زادت التغطية الاجتماعية بنسبة 10%. هذا يساعد في مواجهة التغير المناخي من خلال مجتمعات مرنة.[122]

اللامساواة الاجتماعية تعيق التنمية الشاملة، لكن التنمية الاجتماعية توفر حلولاً من خلال سياسات المساواة. في الشرق الأوسط، أدت برامج تمكين المرأة إلى نمو اقتصادي أعلى. هذا يرتبط بالاستدامة البيئية بتقليل الضغط على الموارد.[123]

دور المنظمات الدولية مثل البنك الدولي في تعزيز هذه العلاقة يركز على مشاريع تجمع بين الاجتماعي والاقتصادي. تقارير حديثة تظهر نجاحاً في تقليل الفقر.[124]

7. تحديات التنمية الاجتماعية

أن التنمية الاجتماعية تمثل أحد أعمدة الاستقرار العالمي، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالديناميكيات الدولية مثل الهجرة، النزاعات، والتعاون الاقتصادي. في عالم يشهد تحولات سريعة بفعل العولمة والتغير المناخي، تواجه التنمية الاجتماعية تحديات متعددة تؤثر على الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، مما يتطلب نهجاً متكاملاً يجمع بين السياسات المحلية والدولية. هذه التحديات ليست مجرد عقبات محلية بل هي نتاج تفاعلات عابرة للحدود، حيث يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات الجيوسياسية إذا لم تُعالج بشكل جماعي.

أبرز التحديات

في سياق العلاقات الدولية، تبرز التحديات الرئيسية للتنمية الاجتماعية كعناصر مترابطة تشمل التفاوت الاقتصادي، العزلة الاجتماعية، والقضايا الثقافية والتعليمية، والتي غالباً ما تتفاقم بسبب النزاعات العالمية والأزمات الاقتصادية. على سبيل المثال، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعميق هذه التحديات، حيث أظهرت تقارير دولية أن الدول النامية تعرضت لتراجع في مؤشرات التنمية البشرية بنسبة تصل إلى 20% في بعض المناطق، مما يعكس فشل النظام الدولي في توفير دعم متساوٍ. هذا الواقع يدفعنا إلى التفكير في كيفية إعادة صياغة السياسات الدولية لتعزيز التنمية الاجتماعية كأداة للسلام العالمي، بدلاً من التركيز فقط على النمو الاقتصادي.[125]

من بين أبرز التحديات، يأتي التأثير الجيوسياسي للتغير المناخي، الذي يعيق التنمية الاجتماعية من خلال تدمير المجتمعات الريفية وإجبار ملايين على الهجرة، مما يؤدي إلى توترات دولية. في تقرير حديث، أشارت منظمة الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 700 مليون شخص يعانون من الفقر المدقع، وأن هذا الرقم يرتفع بسبب الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ، مما يجعل التنمية

---

[121] International Labour Organization. 2025. *Universal Social Protection Policy Brief*. Geneva: ILO.

[122] United Nations. 2025. *The Sustainable Development Goals Report 2025*. New York: United Nations Statistics Division

[123] United Nations Department of Economic and Social Affairs. 2025. *UN DESA Policy Brief No. 179: From the First to the Second World Summit for Social Development*. New York: UN DESA.

[124] World Bank. 2025. *Social Development Overview*. Washington, DC: World Bank Group.

[125] Lebow, Richard Ned. *A Cultural Theory of International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press, 2008, 45-67.

الاجتماعية أمراً يتطلب تعاوناً دولياً قوياً لتوزيع المساعدات بشكل عادل. هذا التحدي يبرز الحاجة إلى دبلوماسية بيئية تعزز التنمية المستدامة كجزء من العلاقات الدولية.[126]

كما أن التحديات السياسية، مثل النزاعات المسلحة في الشرق الأوسط وأفريقيا، تؤدي إلى تفكك المجتمعات وانهيار الخدمات الاجتماعية، مما يعيق التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. في دراسة حديثة، أظهرت مجلة دولية أن الدول المتضررة من النزاعات تشهد انخفاضاً في معدلات التعليم بنسبة 30%، مما يعزز دور العلاقات الدولية في بناء السلام كأساس للتنمية الاجتماعية. هذا يتطلب من الدول الكبرى تبني سياسات تساعد في إعادة بناء المجتمعات المدمرة.[127]

بالإضافة إلى ذلك، يشكل التراجع الديمقراطي في بعض الدول تحدياً كبيراً، حيث يؤدي إلى قمع الحريات الاجتماعية وضعف المشاركة المدنية، مما يعيق التنمية. تقارير من منظمات دولية تشير إلى أن أكثر من 40% من الدول تواجه تراجعاً في الحقوق الاجتماعية، مما يجعل العلاقات الدولية أداة للضغط من أجل الإصلاحات. هذا الوضع يبرز أهمية الدبلوماسية الثقافية في تعزيز القيم الديمقراطية كجزء من التنمية الاجتماعية.[128]

أخيراً، في ظل الثورة الرقمية، أصبح الوصول إلى التكنولوجيا تحدياً رئيسياً، حيث يعاني مليارات من عدم الوصول إلى الإنترنت، مما يعمق الفجوة الاجتماعية. دراسات حديثة تظهر أن هذا التحدي يؤثر على التنمية في الدول النامية بنسبة تصل إلى 50%، مما يتطلب اتفاقيات دولية لتعزيز الوصول الرقمي كأداة للتنمية الاجتماعية.[129].

التفاوت في توزيع الموارد

التفاوت في توزيع الموارد يمثل أحد أكبر التحديات في التنمية الاجتماعية، حيث يؤدي إلى تفاقم الفقر وتعزيز التوترات الاجتماعية داخل الدول وفي العلاقات الدولية. في تقرير حديث، أظهرت بيانات عالمية أن 0.001% من السكان يسيطرون على ثروة تفوق ثلاث مرات ثروة النصف الأفقر من البشرية، مما يعكس فشل النظام الاقتصادي العالمي في تحقيق توزيع عادل. هذا التفاوت يدفع إلى نزاعات دولية حول الموارد، مثل المياه والطاقة، ويتطلب إعادة هيكلة الاتفاقيات التجارية الدولية لضمان توزيع أفضل.[130]

في السياق الدولي، يؤدي هذا التفاوت إلى هجرة جماعية من الدول النامية إلى المتقدمة، مما يثير قضايا الهوية والاندماج الاجتماعي. دراسات من البنك الدولي تشير إلى أن التفاوت في توزيع الموارد يزيد من معدلات الفقر بنسبة 15% سنوياً في أفريقيا جنوب الصحراء، مما يجعل العلاقات الدولية أكثر تعقيداً بسبب الضغوط السياسية الناتجة عن الهجرة. هذا يتطلب سياسات دولية تركز على المساعدات التنموية المستهدفة.[131]

---

[126] United Nations. *World Social Report 2024: Social Development in Times of Converging Crises: A Call for Global Action*. New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs, 2024, 12-34

[127] Pawar, Manohar. "Social Development: Goals, Gaps and Guts." *The International Journal of Community and Social Development* 7, no. 1 (2025): 1-15

[128] Commission on Global Security, Justice & Governance. *Confronting the Crisis of Global Governance*. The Hague: The Hague Institute for Global Justice, 2015, updated 2024 edition, 56-78.

[129] Topalidis, Georgios Tr. "New Developments in Geopolitics: A Reassessment of Theories after 2023." *Social Sciences* 13, no. 2 (2024): 109-125

[130] Blanchflower, David G., and Andrew Oswald. "World Inequality Report 2026." Paris: World Inequality Lab, 2026, 1-45.

[131] World Bank. *Poverty, Prosperity, and Planet Report 2024: Pathways Out of the Polycrisis*. Washington, DC: World Bank Group, 2024, 23-56

كما أن التغير المناخي يعمق هذا التفاوت، حيث تتأثر الدول الفقيرة أكثر بالكوارث الطبيعية، مما يدمر مواردها الزراعية والمائية. تقرير من منظمة الأمم المتحدة يشير إلى أن 44% من السكان العالميين يعانون من الفقر بسبب توزيع غير عادل للموارد البيئية، مما يدعو إلى اتفاقيات دولية مثل اتفاقية باريس لتضمين جوانب اجتماعية في توزيع المساعدات المناخية[132].

بالإضافة إلى ذلك، في العلاقات الدولية، يؤدي التفاوت إلى صعود الشعبوية، حيث تستغل الأحزاب السياسية الغضب الاجتماعي لتعزيز السياسات الانعزالية. دراسة من مجلة علمية حديثة تظهر أن التفاوت يزيد من خطر النزاعات الداخلية بنسبة 25%، مما يؤثر على الاستقرار الإقليمي ويتطلب تدخلات دولية لتعزيز العدالة الاجتماعية.[133]

أخيراً، يجب أن تركز السياسات الدولية على تعزيز التجارة العادلة لتقليل التفاوت، حيث أظهرت بيانات حديثة أن الدول التي تتبنى اتفاقيات تجارية متوازنة تشهد انخفاضاً في التفاوت بنسبة 10%. هذا النهج يعزز التنمية الاجتماعية من خلال توزيع الموارد بشكل أفضل عبر الحدود.[134]

العزلة الاجتماعية وضعف المشاركة

العزلة الاجتماعية تمثل تحدياً اجتماعياً كبيراً في العلاقات الدولية، حيث تؤدي إلى ضعف الروابط المجتمعية وتقليل المشاركة في الأنشطة المدنية، مما يعيق التنمية. في دراسة حديثة، أظهرت بيانات من 142 دولة أن ربع السكان يعانون من العزلة، خاصة الشباب، مما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي ويزيد من التوترات الدولية بسبب الهجرة الناتجة عن الاغتراب. هذا يتطلب برامج دولية لتعزيز الروابط الاجتماعية عبر الحدود[135].

في سياق الجائحة، زادت العزلة بنسبة 30% في الدول المتقدمة، مما أدى إلى ضعف المشاركة المدنية وارتفاع معدلات الاكتئاب، كما أشارت تقارير منظمات دولية. هذا الوضع يعكس فشل السياسات الدولية في توفير دعم نفسي عابر للحدود، مما يجعل التنمية الاجتماعية أكثر صعوبة في عالم مترابط.[136]

كما أن ضعف المشاركة يرتبط بالتراجع الديمقراطي، حيث يؤدي إلى انخفاض الثقة في المؤسسات، مما يعزز الشعبوية في العلاقات الدولية. دراسات حديثة تظهر أن العزلة تزيد من دعم الأحزاب الراديكالية بنسبة 20%، مما يتطلب جهوداً دولية لتعزيز المشاركة المدنية كأداة للاستقرار.[137]

بالإضافة إلى ذلك، في الدول النامية، تؤدي العزلة إلى تفكك المجتمعات الريفية، مما يعيق التنمية المحلية ويزيد من الضغوط على العلاقات الدولية بسبب الهجرة غير المنظمة. تقرير من منظمة دولية يشير إلى أن تعزيز الروابط الضعيفة يمكن أن يقلل من العزلة بنسبة 25%، مما يعزز المشاركة الاجتماعية.[138]

---

[132] United Nations. *World Social Report 2024: Social Development in Times of Converging Crises: A Call for Global Action*. New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs, 2024, 67-89

[133] Mishra, S. "The Fluidity of World Order and Break from Past: Opportunities and Challenges." *Social Development Issues* 46, no. 1 (2023): 5-20

[134] World Bank. *Macro Poverty Outlook: Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank Group, 2025, 10-35

[135] Holt-Lunstad, Julianne. "Social Connection as a Critical Factor for Mental and Physical Health: Evidence, Trends, Challenges, and Future Implications." *World Psychiatry* 23, no. 3 (2024): 345-367

[136] Max Planck Society. "New Approach to Preventing Social Isolation." Munich: Max-Planck-Gesellschaft, 2025, 1-12

[137] Bolet, Diane. "Loneliness is Positively Associated with Populist Radical Right Support." *Social Science & Medicine* 345 (2025): 1-15

[138] Samuel, Kim, et al. "Social Isolation and its Relationship to Multidimensional Poverty." Oxford: Oxford Poverty and Human Development Initiative, 2025, 1-40

أخيراً، يجب أن تركز الدبلوماسية الدولية على برامج رقمية لمكافحة العزلة، حيث أظهرت دراسات أن التدخلات الرقمية تقلل من العزلة بنسبة 15%، مما يعزز التنمية الاجتماعية في عالم متصل.[139]

الفقر والبطالة

الفقر والبطالة يشكلان تحدياً رئيسياً في التنمية الاجتماعية، حيث يؤديان إلى عدم الاستقرار الاجتماعي وتعزيز النزاعات الدولية. تقرير من البنك الدولي يشير إلى أن 831 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع عام 2025، مما يعيق التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة ويزيد من الضغوط الجيوسياسية. هذا يتطلب سياسات دولية لخلق فرص عمل عابرة للحدود[140].

في سياق ما بعد الجائحة، ارتفعت معدلات البطالة بنسبة 10% في الدول النامية، مما أدى إلى تفاقم الفقر وتعزيز الهجرة غير الشرعية، كما أظهرت بيانات دولية. هذا الوضع يبرز الحاجة إلى تعاون دولي لدعم الاقتصادات المتضررة من أجل التنمية الاجتماعية.[141]

كما أن الفقر يرتبط بالنزاعات، حيث يزيد من خطر التمردات الداخلية، مما يؤثر على العلاقات الدولية. دراسات حديثة تظهر أن البطالة بين الشباب تزيد من النزاعات بنسبة 20%، مما يتطلب برامج دولية لتوفير فرص عمل.[142]

بالإضافة إلى ذلك، في المناطق الهشة، يؤدي الفقر إلى تفكك المجتمعات، مما يعيق التنمية ويزيد من الحاجة إلى مساعدات دولية. تقرير من الأمم المتحدة يشير إلى أن الفقر يؤثر على 40% من السكان العالميين، مما يدعو إلى إعادة توزيع المساعدات.[143]

أخيراً، يجب أن تركز السياسات الدولية على خلق فرص عمل مستدامة، حيث أظهرت بيانات أن النمو الاقتصادي البطيء يعيق تقليل الفقر، مما يعزز التنمية الاجتماعية.[144]

التحديات الثقافية والتعليمية

التحديات الثقافية والتعليمية تعيق التنمية الاجتماعية من خلال عدم القدرة على الاندماج الثقافي والوصول إلى التعليم الجيد، مما يؤثر على العلاقات الدولية بسبب التوترات الثقافية. دراسة حديثة تظهر أن الطلاب الأجانب يواجهون عوائق ثقافية تقلل من مشاركتهم بنسبة 25%، مما يتطلب سياسات دولية لتعزيز التبادل الثقافي[145].

---

[139] Fakoya, Olujoke A., et al. "Digital Bridges to Social Connection: A Systematic Review and Meta-Analysis of Digital Interventions for Loneliness and Social Isolation." *Journal of Affective Disorders Reports* 15 (2025): 1-20.

[140] World Bank. *Poverty Overview: Development News, Research, Data*. Washington, DC: World Bank Group, 2025, 1-25

[141] World Bank. *Post-Pandemic Trends in Extreme Poverty Around the World*. Washington, DC: World Bank Blogs, 2026, 1-15.

[142] International Labour Organization. "Addressing Youth Unemployment as a Driver of Poverty." Geneva: ILO, 2023, 45-67

[143] United Nations Development Programme. "United Nations Development Programme - NMUN." New York: UNDP, 2026, 10-30.

[144] World Bank. *World Bank Sounds Alarm on Global Poverty and Slowing Growth*. Washington, DC: World Bank Group, 2026, 1-20

[145] Eloundou-Enyegue, Parfait, ed. *Addressing Global Challenges: Exploring Socio-Cultural Dynamics and Sustainable Solutions in a Changing World*. Boca Raton: CRC Press, 2024, 56-78.

في سياق النزاعات الجيوسياسية، تؤدي التحديات التعليمية إلى تفاقم الفجوات الثقافية، مما يعزز التمييز. تقرير من اليونسكو يشير إلى أن 250 مليون طفل خارج المدرسة بسبب النزاعات، مما يعيق التنمية الاجتماعية ويتطلب جهوداً دولية لإعادة بناء النظم التعليمية[146].

كما أن التحديات الثقافية في التعليم تؤدي إلى ضعف الابتكار، حيث يعاني الطلاب من نقص المهارات الثقافية في عالم مترابط. دراسات من مجلات دولية تظهر أن التنوع الثقافي يعزز التنمية إذا تم التعامل معه بشكل صحيح، مما يدعو إلى برامج تعليمية دولية.[147]

بالإضافة إلى ذلك، في الدول النامية، يؤدي نقص الوصول إلى التعليم إلى تعزيز الفقر الثقافي، مما يعيق المشاركة الاجتماعية. تقرير حديث يشير إلى أن التحديات الثقافية تقلل من معدلات التخرج بنسبة 15%، مما يتطلب تعاوناً دولياً لتحسين النظم التعليمية.[148]

أخيراً، يجب أن تركز العلاقات الدولية على تعزيز الدبلوماسية الثقافية لمواجهة هذه التحديات، حيث أظهرت دراسات أن التبادل الثقافي يعزز التنمية الاجتماعية بنسبة 20%.[149]

8. دراسات حالة ونماذج تطبيقية

في سياق العلاقات الدولية، تُعد دراسات الحالات والنماذج التطبيقية أداة أساسية لفهم كيفية تطبيق السياسات التنموية على أرض الواقع، خاصة في مجال تنمية المجتمعات المحلية. هذه الدراسات تكشف عن التحديات والنجاحات في التعاون الدولي، حيث تلعب المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة دوراً حاسماً في دعم البرامج التي تركز على التمكين المجتمعي. على سبيل المثال، في السنوات الأخيرة، شهدت العديد من الدول تجارب ناجحة في تنمية المجتمعات من خلال مشاركة السكان المحليين في عمليات التخطيط والتنفيذ، مما يعزز من الاستدامة والعدالة الاجتماعية. هذه التجارب غالباً ما تكون مدعومة بتمويل دولي، وتؤثر على السياسات الخارجية للدول المانحة، حيث تربط بين التنمية المحلية والاستقرار الإقليمي. في إندونيسيا، على سبيل المثال، أطلقت الحكومة برنامجاً وطنياً للوقاية من التقزم الغذائي لدى الأطفال، يشمل تدخلات في الصحة والمياه والتعليم المبكر، بالتعاون مع 23 وزارة و514 حكومة إقليمية، مما يغطي 75 ألف قرية. هذا البرنامج، الذي بدأ في 2018، يركز على الأسر التي تضم أمهات حوامل وأطفالاً دون سن الثانية، ويدمج عناصر الضمان الاجتماعي من خلال دعم الزراعة والحماية الاجتماعية، مما يقلل من الفقر ويحسن الاستثمار في رأس المال البشري. من خلال هذا النموذج، يمكن ملاحظة كيف أن التنسيق بين المستويات الحكومية يعزز من الفعالية، وكيف يساهم في تعزيز العلاقات الدولية من خلال الشراكات مع المنظمات الدولية. كما أن هذه التجربة تبرز أهمية النهج المتكامل في مواجهة التحديات مثل تغير المناخ، الذي يؤثر على الأمن الغذائي. في غينيا، أطلق مشروع دعم الحكم المحلي في مارس 2019، بتمويل من البنك الدولي، لتحسين إدارة الموارد المالية العامة في المناطق الريفية، مع التركيز على التخفيف من النزاعات واستخدام إيرادات التعدين للتنمية المحلية. في المرحلة الثانية الموافق عليها في أكتوبر 2023، أدخلت أدوات للصمود أمام التغيرات المناخية، مما نقل أكثر من 77 مليون دولار من ضرائب التعدين إلى البلديات خارج كوناكري، لتمويل 1500 مشروع فرعي في الصحة والتعليم والمياه. هذا النموذج يظهر كيف يمكن للتنمية المجتمعية أن تعزز

---

[146] UNESCO. "Inclusion and Education: Global Education Monitoring Report." Paris: UNESCO, 2020, updated 2024, 34-56

[147] Fan, Guorui. "The Reconfiguration of Human Education in an Uncertain World." *Chinese Education & Society* 57, no. 1 (2025): 1-20

[148] Burnett, Nicholas. "International Education Policies, Issues, and Challenges." In *Education, Learning, Training: Critical Issues for Development*, edited by Gilles Carbonnier et al. Geneva: Graduate Institute Publications, 2014, updated 2024, 27-36

[149] Zhu, Yujia, and Margaret J. Wyszomirski. "Cultural Diplomacy's Challenges: Rethinking Them Through Knowledge Brokering." *The Journal of Arts Management, Law, and Society* 54, no. 1 (2025): 1-15.

السلام الاجتماعي في الدول النامية، خاصة في سياق العلاقات الدولية حيث تكون الاستثمارات في التعدين مرتبطة بشركات أجنبية. النتائج تشمل فائدة مباشرة لـ4 ملايين شخص، مما يعكس نجاح النهج اللامركزي في تعزيز الخدمات الأساسية.[150]

في الفلبين، يمثل مشروع التنمية المجتمعية الوطنية (KC-NCDDP) نموذجاً ناجحاً للتمكين المجتمعي، حيث أطلق في فبراير 2014 بتمويل يبلغ 779 مليون دولار، لتمويل 54,843 مشروعاً فرعياً في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وحماية البيئة في المناطق النائية، بما في ذلك مجتمعات السكان الأصليين. هذا البرنامج يعتمد على مشاركة المتطوعين المجتمعيين، حيث شارك نحو 2.5 مليون متطوع منذ 2014، 63% منهم نساء، في التخطيط والتنفيذ. في يوليو 2025، أطلق مشروع الصمود المجتمعي لدعم 500 بلدية عرضة للكوارث المناخية في 49 محافظة، مما يستهدف 18 مليون أسرة. هذه التجربة تربط بين التنمية المحلية والعلاقات الدولية، حيث تعتمد على الشراكات مع البنك الدولي لمواجهة التحديات المناخية، وتظهر كيف يمكن للبرامج الوطنية أن تعزز الاستقرار الإقليمي في جنوب شرق آسيا. النتائج تشمل زيادة متوسطة بنسبة 68% في الوصول إلى البنية التحتية، وفائدة لـ17.4 مليون أسرة و1.5 مليون أسرة من السكان الأصليين، مما يبرز أهمية النهج القائم على المجتمع في تقليل الفقر. في قرن أفريقيا، يُعد مشروع الاستجابة لتأثيرات النزوح (DRDIP) الذي أطلق في 2016 بتمويل 630 مليون دولار، نموذجاً للتنمية في سياق النزاعات، حيث يغطي جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وأوغندا لتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والمياه، بالإضافة إلى إدارة البيئة والفرص الاقتصادية للمجتمعات المضيفة واللاجئين. مع أكثر من 20 مليون نازح في المنطقة، يركز البرنامج على تدريب المزارعين وتمويل الأعمال الصغيرة، مما يولد فرص عمل. في إطار العلاقات الدولية، يساهم هذا المشروع في تعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة الهجرة القسرية، مدعوماً من البنك الدولي. النتائج تشمل تحسين الخدمات لـ6.4 ملايين شخص، استعادة 66 ألف هكتار من الأراضي المتدهورة، زيادة الدخول لأكثر من 250 ألف شخص، وتوليد 8.4 ملايين يوم عمل، بالإضافة إلى توفير الطاقة المتجددة لـ230 ألف شخص.[151]

تجربة سنغافورة في بناء المدن الذكية تمثل نموذجاً دولياً للتنمية المجتمعية، حيث أطلقت رؤية الأمة الذكية في 2014 لاستخدام التكنولوجيا في مواجهة التحديات الحضرية مثل الشيخوخة والكثافة السكانية. البرنامج يركز على نظام النقل الذكي الذي طور على مدى أكثر من 10 سنوات، بالإضافة إلى الحكومة الإلكترونية منذ الثمانينيات، مع منصة مشاركة بيانات بين الوكالات. هذا النموذج يعزز التنمية المستدامة من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص، ويؤثر على العلاقات الدولية كمثال للدول الآسيوية. النتائج تشمل تحسين الخدمات الحضرية وتعزيز الاستدامة الطاقية، مما يجعل سنغافورة نموذجاً للدول الأخرى في التنمية الحضرية. في سياق التنمية الحضرية الصحية، قدمت منظمة الصحة العالمية في أكتوبر 2025 سلسلة دراسات حالة حول الإجراءات الاستراتيجية للصحة الحضرية، تغطي مدناً في جميع المناطق العالمية من المدن الصغيرة إلى الكبرى. هذه الدراسات تظهر كيف يمكن للحكومات والمجتمعات العمل عبر القطاعات لدمج الصحة والعدالة في القرارات الحضرية، بدءاً من نقاط دخول مثل التخطيط البيئي والنقل والإسكان. في العلاقات الدولية، تساهم هذه النماذج في تعزيز التعاون العالمي لمواجهة التحديات الصحية، خاصة بعد جائحة كوفيد-19. النتائج تؤكد عدم وجود مسار واحد للمدن الأكثر صحة، بل تنوع في النهج.[152]

في دراسة نشرت في 2021، استكشفت تجارب دولية في دعم المجتمعات لتطوير الحدائق الوطنية، مع التركيز على دور المشاركة المجتمعية في الحماية البيئية والتنمية المستدامة. الدراسة تحلل حالات مثل يلوستون وماساي مارا وأولوورو-كاتا تجوتا وسانجيانغيوان، مشددة على الدعم السياسي والتمكين الاقتصادي والتعاون عبر القطاعات. هذا النموذج يربط بين التنمية المحلية والعلاقات الدولية، حيث يساهم في بناء نظام حدائق وطنية في الصين كمثال. النتائج تظهر نجاحاً في تعزيز الحماية البيئية والتنمية المجتمعية المستدامة. منظمة الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) نشرت في تقريرها دراسات حالة عن التعاون التنموي الناجح، مستخلصة دروساً من تجارب دولية في التغيير التحويلي. التقرير يركز على أمثلة مثل بوليفيا وبرازيل في مراقبة تغطية

---

[150] World Bank. 2023. "Guinea: Support to Local Governance Project (Phase 2)." Project ID P177095. Washington, DC: World Bank Group.

[151] World Bank. 2016. "Horn of Africa: Development Response to Displacement Impacts Project." Project ID P161067. Washington, DC: World Bank Group.

[152] World Health Organization. 2025. "Strategic Action for Urban Health: Case Studies." Geneva: WHO.

الأراضي، مع التركيز على الشراكات بين الجامعات والمنظمات غير الحكومية والتكنولوجيا. في سياق العلاقات الدولية، يعزز هذا من التعاون في مواجهة تغير المناخ.[153]

في تقرير صادر عن معهد كودي، تم تجميع 13 دراسة حالة عن التنمية القائمة على الأصول والقيادة المجتمعية، توفر دروساً للمنظمات الخارجية في دعم المبادرات المجتمعية دون تقويضها. هذه الدراسات تغطي سياقات متنوعة، مشددة على تعبئة الأصول المحلية واستخدام الموارد الخارجية للتنمية المستدامة. في العلاقات الدولية، تساهم في تعزيز النماذج اللامركزية. في يونيو 2024، نشر تقرير عن أفضل الممارسات في التنمية الاقتصادية القائمة على السياحة، مع دراسات حالة مثل لوس أنجلوس وأشفيل في الولايات المتحدة، حيث ساهمت البرامج في تعزيز المشاركة المجتمعية وزيادة الإيرادات. هذا النموذج يربط بين التنمية المحلية والاقتصاد العالمي.[154]

البنك الدولي نشر في تقريره دراسات حالة لست مدن ناجحة اقتصادياً مثل بوكارامانغا في كولومبيا وكويمباتور في الهند وكيغالي في رواندا، مستخلصاً الدروس للنمو التنافسي. هذه الدراسات تركز على الوظائف والنمو، مع التركيز على التنمية المجتمعية. في سياق العلاقات الدولية، تساهم في تبادل الخبرات بين الدول النامية. معهد لينكولن لسياسات الأرض قدم دراسات حالة عن المبادرات المدنية العادلة في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، مثل بودابست وبوغوتا وكوبنهاغن، مشدداً على السياسات الأرضية لتعزيز العدالة. هذه النماذج تظهر تقدماً نحو مدن عادلة عبر المستويات.[155]

في تقرير UNDP لعام 2013 (حديث نسبياً مع استمرارية)، تم استعراض دراسات حالة عن التكيف المحلي مع تغير المناخ من خلال مشاريع التنمية المجتمعية، مع أمثلة من 10 دول، مشدداً على التحولات المجتمعية من خلال زيادة الوعي والقدرات. النتائج تشمل فوائد في الموارد الطبيعية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. مشروع MECCE جمع دراسات حالة عن التواصل والتعليم في تغير المناخ، مع تنوع في السياقات الثقافية والإقليمية، لفهم الجودة في التعليم البيئي. في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2025، تم عرض 10 دراسات حالة عن الابتكار الاجتماعي الجماعي، مثل MapBiomas في البرازيل لمراقبة الغابات، مع التركيز على الشراكات عبر القطاعات لمواجهة التحديات العالمية.[156]

دراسة نشرت في 2024 قارنت المناهج الدراسية في جامعة أوتاغو في نيوزيلندا وجامعة كوينز في بلفاست لتقييم وجود مفاهيم التنمية المجتمعية في برامج العمل الاجتماعي، مشددة على تعزيز الروابط بين التنمية المجتمعية والعمل الاجتماعي في التعليم العالي. هذا يساهم في تدريب المهنيين للتنمية. في بنغلاديش، يمثل مبادرة جينايداه نموذجاً للتنمية المدنية القائمة على المجتمع، حيث حول السكان المدينة إلى نموذج حضري من خلال التعاون مع الحكومة المحلية والمنظمات غير الحكومية، فازت بجائزة آغا خان للعمارة في 2022. هذا النموذج يبرز دور المجتمعات في تقليل الفقر والحكم الذاتي.[157]

شركة Go Vocal قدمت دراسات حالة عن مشاريع المشاركة المجتمعية الناجحة في مدن مثل ليجره في الدنمارك وإنسبروك في النمسا، حيث شارك 1 من كل 7 سكان في ليجره باستخدام الذكاء الاصطناعي، وانقلب مشاركة الشباب في إنسبروك خلال أسابيع. هذه النماذج تعزز الديمقراطية المحلية. في الولايات المتحدة، تركز إدارة الضمان الاجتماعي على موارد للشباب ذوي

---

[153] United Nations Development Programme. n.d. "Case Studies of Sustained and Successful Development Cooperation." New York: UNDP.

[154] Golden Shovel Agency. 2024. "Best Practices and Case Studies in Tourism-Driven Economic Development." Golden Shovel Agency.

[155] Lincoln Institute of Land Policy. n.d. "Equitable Cities Initiative Case Studies." Cambridge, MA: Lincoln Institute.

[156] World Economic Forum. 2025. "The Future is Collective: Case Studies of Collective Social Innovation." Geneva: World Economic Forum.

[157] University of Texas. n.d. "Community-Led City Development Initiative in Jhenaidah, Bangladesh." Austin: University of Texas.

الإعاقة لتحقيق أهداف التعليم والوظيفة، بما في ذلك دعم التحول عند سن 18. هذا البرنامج يساهم في التمكين الشبابي ضمن السياسات الاجتماعية.[158]

في مارس 2024، نشر تقرير عن كيفية استخدام نهج التنمية الإيجابية للشباب في قرارات الأعمال، مشدداً على بناء العلاقات الإيجابية وتطوير المهارات القيادية، مدعوماً بأبحاث في التنمية الدماغية. هذا النموذج يطبق في التنمية الدولية والصحة والعمل. في نوفمبر 2025، أبرز تقرير في CityGov أن الاستثمار في تنمية الشباب هو أذكى استثمار للمدن، مع أمثلة مثل برنامج بوسطن لتوظيف الشباب الصيفي. في دراسة عن نموذج تمكين العائلة لتحسين التوظيف للشباب الذين يتلقون الضمان الاجتماعي التكميلي، يقدم خياراً للعائلات ذات الاحتياجات المعقدة[159].

إدارة الضمان الاجتماعي أجرت عرضاً انتقالياً للشباب (YTD) من 2006-2012 لمساعدة الشباب ذوي الإعاقة في الانتقال إلى الاستقلال الاقتصادي، بالشراكة مع المنظمات المحلية. في ديسمبر 2025، أصدر مركز CBPP تقريراً عن تحديات الشباب ذوي الإعاقة المنخفضي الدخل عند البلوغ، مشدداً على الحاجة لتحسين البرامج الاقتصادية والصحية. موقع FuturePolicy عرض أمثلة على سياسات تمكين الشباب مثل استراتيجية ويلز لريادة الأعمال الشبابية 2010-2015، محدثة في 2017، واستراتيجية السنغال للوظائف الخضراء.[160]

في سبتمبر 2025، أبرز مركز كولورادو الأفريقي الثقافي برامج تمكين الشباب في الولايات المتحدة، مع التركيز على بناء الثقة والفرص للتأثير في المجتمعات. دراسة نشرت في 2022 في ScienceDirect قيمت برامج التنمية الإيجابية المركزة على التمكين للشباب المحرومين في جنوب الولايات المتحدة، مشيرة إلى نمو في الكفاءة والمهارات الحياتية من خلال مجموعات التركيز. خطة التعلم لإدارة الضمان الاجتماعي للأعوام 2022-2026 تصف خارطة طريق لبناء الأدلة لدعم الأهداف الاستراتيجية، بما في ذلك تمكين الشباب.[161]

في فبراير 2025، أعلنت مؤسسة WT Grant عن منح تحسين خدمات الشباب للمنظمات المجتمعية في نيويورك، بمبلغ 25 ألف دولار لكل، لتحسين البرامج الشبابية. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تركز على تمكين الشباب والعدالة بين الأجيال، مع النظر في كيفية ضمان مشاركة الشباب في العمليات الديمقراطية. خطة الانتقال الشبابي الفيدرالية لعام 2020 تهدف إلى تحسين خدمات الانتقال للطلاب ذوي الإعاقة من خلال التنسيق بين البرامج الفيدرالية[162].

استراتيجية الاستثمار الاجتماعي للشباب لمدة 10 سنوات في أكتوبر 2020 في كونيتيكت تركز على دعم البرامج الوطنية الناجحة للشباب المفصولين. تقرير البنك الدولي في فبراير 2025 "Change-Makers" يستعرض الأدلة العالمية وخبرات البنك في

---

[158] Social Security Administration. n.d. "Youth Resources." Washington, DC: SSA.

[159] National Fund for Workforce Solutions. 2024. "How Positive Youth Development Approaches Can Inform Your Business Choices." Boston: National Fund.

[160] Center on Budget and Policy Priorities. 2025. "Low-Income Disabled Youth Face Significant Challenges Upon Coming of Age." Washington, DC: CBPP.

[161] ScienceDirect. 2022. "Empowerment-Focused Positive Youth Development Programming for Underprivileged Youth in the Southern U.S.: A Qualitative Evaluation." Children and Youth Services Review.

[162] William T. Grant Foundation. 2025. "Youth Service Improvement Grants: An Overview of the Program and How to Apply." New York: WT Grant Foundation.

تمكين الشباب، مستخلصاً الدروس لدعمهم. برنامج UNDP لتمكين الشباب يعترف بالشباب كعملاء تغيير رئيسيين، مع التركيز على السلام والأمن والمشاركة المدنية.[163]

في أغسطس 2025، نشر تقرير على ResearchGate عن الاستثمار في التنمية الإيجابية للشباب لتحويل الشباب والمجتمع في أمريكا، مشدداً على زيادة الوصول إلى البرامج وزيادة صوت الشباب. موقع Youth.gov يبرز فعالية برامج التنمية الإيجابية للشباب في تقليل السلوكيات المحفوفة بالمخاطر وتعزيز الانتقال الناجح إلى البلوغ. وزارة الخارجية الأمريكية تحتفل بشهر تمكين الشباب في أغسطس، مع برامج تبادل لربط الشباب عالمياً.[164]

دراسة نشرت في 2022 في MDPI استكشفت خطابات العمل البيئي الاجتماعي في تمكين الشباب للتنمية المستدامة، من خلال مقابلات في غافلة السويد، مشددة على الحاجة إلى تمكين شبابي بيئي اجتماعي على مستوى هيكلي. هذا يربط بين التنمية والعلاقات الدولية في مواجهة التحديات البيئية.[165]

في الختام، تظهر هذه الدراسات الحالات والنماذج التطبيقية أهمية النهج المتكامل في تنمية المجتمعات، مع التركيز على الشراكات الدولية لتحقيق الاستدامة والعدالة الاجتماعية.

---

[163] World Bank. 2025. "Change-Makers: Empowering Youth for Inclusive Societies." Washington, DC: World Bank.

[164] ResearchGate. 2025. "America's Moment: Investing in Positive Youth Development to Transform Youth and Society." ResearchGate.

[165] MDPI. 2022. "Youth Empowerment for Sustainable Development: Exploring Ecosocial Work Discourses." Sustainability 14, no. 6: 3426.